وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

دور وأهمية نظام الحالة المدنية في البلدية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص دولة ومؤسسات

من تقديم الطالبين:
دمارجي منير
عبد السلام كمال

تحت إشراف الأستاذة
أوراك حورية

السنة الجامعية 2019 / 2020



{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

[البقرة: 32]

(اللهم عَلّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما عَلّمتنا، وزدنا علماً)

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فدعوا له).

الحمد لله عز وجل اشكره والشكر لله كثيرا أولا وأخيرا على نعمته وفضله إن هدانا وأمدنا بالعزم والإرادة والصبر والقوة لنا وتذليله للصعوبات لإنجاز وإتمام عملنا المتواضع، يطيب لنا ويشرفنا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة "أوراك حورية" حفظها الله ورعاها على ما قامت به من نصح وإرشاد لنا، وما أشارت به علينا من توجيهات وإيضاحات، وما قدمت لنا من مساعدة زادت من حماستنا وإقبالنا على إتمام هذا البحث، نسأل الله أن يجزيها عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة وكل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المدية

إهـــــــــداء

إلى والدي الكريمين قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة أطال الله عمرهما

إلى أخي الغالي من كان يساندني ويشاركني حفظه الله ونور خطاه

إلى أخواتي الغاليات وأسرهم دون نسيان أخر العنقود حفظهم الله

إلى زوجتي رفيقة دربي وذويها سترهم الله وأطال الله عمرهما

إلى كل موظفي بلدية ومحكمة المدية ولاية المدية

إلى كل طلبة الحقوق و أساتذة الجامعة المدية

منير دمارجي

إهـــــداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين وعلى اله و صحبه أجمعين

أنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من كان له دور ومكانة في حياتي، وأهدي هذا العمل المتواضع إلى أسرتي الكريمة، أمي وأبي الغاليين حفظهما الله وإلى إخوتي.

كما أهدي هذا العمل إلى كل زملائي وخاصة إلى أستاذتي الكريمة أوراك حورية وإلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث، وإلى كل طلبة الحقوق عامة وطلبة الماستر تخصص دولة ومؤسسات خاصة وإلى كل عمال المكتبة وموظفي الجامعة.

وفي الأخير أرجوا أن يكون بحثا خالصا لوجه الله وأن تكون فيه فائدة.

كمال عبد السلام

مقدمـــــة

تعد البلدية من أهم الأجهزة الإدارية اللامركزية لما تلعبه من دور فعال في المجتمع، لعلاقتها الدائمة مع المواطن، فهي تسعى إلى تحقيق طلباته في مختلف المجالات، وتتكفل بمشاكله، لذا فإن البلدية بها مصالح كثيرة تختص بمهام محددة، ومن بين هذه المصالح نجد مصلحة الحالة المدنية، وهي مصلحة تسايرالمواطن من أول يوم من حياته إلى آخر يوم منها، كما يمتد دورها إلى تحديد الوطني من الأجنبي.

وتعرف مصلحة الحالة المدنية إقبالا كبيرا من المواطنين يوميا مما أوجد صعوبات وتأخير في قضاء حاجتهم في أسرع وأقصر مدة زمنية، فكان لابد من التفكير للخروج من هذه الأزمة الإدارية الخانقة في التفكير في حلول سريعة، مما دفع بالمشرع الجزائري وضع جملة من القوانين والمراسيم والأوامر حيال ذلك، فسن نصوص منظمة للحالة المدنية من سنة 1970 إلى غاية 2014 والهدف منها جعل من الحالة المدنية مصلحة متطورة تتعامل بالرقمنة والتكنولوجية تواكب متطلبات المواطن وتقرب الإدارة من المواطن من جهة، وساهمت في إستخراج الوثائق بطريقة عصرية وآلية خففت الضغط على مصالح الحالة المدنية بالبلدية وسهلت في الإجراءات الإدارية من جهة أخرى.

وعلى أساس ذلك نجد أن الاهتمام بدراسة هذا النظام القائم بذاته في التشريع الجزائري أمر ضروري نظرا للدور الذي يلعبه في تنظيم مختلف القطاعات والهيئات الإدارية والتنظيمية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

إن الهدف الرئيسي لتطور أي مجتمع هو إدراك الفرد لدوره ضمن المجموعة سواء كانت هذه المجموعة أسرة أو عائلة أو مجموعة وطنية يتشرف بالانتساب إليها، فالحالة المدنية تمثل فعلا الوعي الذي يحكم سلوك الأفراد.

وتتجلى أهمية نظام الحالة المدنية بأنه قطاع يرتبط بأفراد المجتمع من خلال تكفله بكل متطلبات المواطن اليومية أثناء تعامله مع الإدارة، تكريسا لمفهوم وجود الدولة كون المسألة متعلقة بالنظام العام، وبغض النظر عن إطاره القانوني الملزم للإدارة المتمثلة في مصلحة الحالة المدنية كمرفق عام لضرورة خضوع المواطن للضوابط الإجرائية والقانونية المحددة لنظام الحالة المدنية، وهو يرتبط أساسا بالاتصال المباشر بين الإدارة كسلطة عامة مهيمنة تهدف لتحقيق المصلحة العليا للمجموعة الوطنية وبين الأفراد الذين يعدون الفاعلين الحقيقيين في الحياة المدنية لأي مجتمع.

ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المصلحة (الحالة المدنية) فإننا نجد بعض البلديات لا توليها هذه الأهمية مما أفرز العديد من المشاكل التي يعاني منها المواطن بالدرجة، نظرا لكثرة الأخطاء والعيوب والمشاكل المرتكبة من طرف مسيري مصلحة الحالة المدنية نتيجة إهمالهم سواء في مرحلة التقييد في سجلات الحالة المدنية، أو أثناء حفظها، الأمر الذي تنجر عنه عواقب وخيمة يتحملها أصحابها وتثقل

كاهلهم وتعرقل مصالحهم على الرغم من أنهم غير مسئولين عن تلك النتائج التي تستوجب التصحيح، أو التعديل، أو الإلغاء.

أما مصلحة الحالة المدنية في منطقة الجنوب تتميز بخصوصيات تختلف عن الحالة المدنية في الجنوب أولا من حيث النشأة فإن هذه المناطق لم تعرف نظام الحالة المدنية إلا سنة 1967 حيث كان المستعمر الفرنسي ينظر للمنطقة أنها متحف طبيعي يجب المحافظة عليه، ثانيا لأن أغلبها مناطق حدودية يوجد بها مختلف الجنسيات مما تسبب في خلق صعوبات بهذه المصلحة.

ونظرا لكثرة المشاكل على مستوى مصلحة الحالة المدنية فكان لابد من تدخل القضاء في حالات كثيرة لحلها، وهو الأمر الذي تفسره كثرة القضايا والطلبات المتعلقة بتصحيح وثائق الحالة المدنية المطروحة يوميا على مستوى المحاكم.

إن من أسباب اختيارنا لموضوع " دور وأهمية نظام الحالة المدنية في البلدية "، فهو أهمية هذه المصلحة في حياة المواطن من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إبراز كل القضايا والصعوبات التي يعانيها المكلفين بهذه المصلحة من جهة، ومن جهة أخرى ما يعانيه المواطن، وكيف عالجها القضاء ويمكن أن نقسمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1. الأسباب الذاتية تتمثل في رغبة الباحث في دراسة موضوع نظام الحالة المدنية يأتي من طبيعة وظيفة الباحث كمكلف بمصلحة الحالة المدنية في البلدية، والذي يعرف الجانب العملي اليومي، بالإضافة إلى ميل الباحث إلى دراسة موضوع نظام الحالة المدنية للتعمق والبحث في القوانين التي تحكمها وتنظمها، وبهذا تكون فرصة بالإلمام بكل ما يخص الحالة المدنية، وأن تكون مرجعا في عمله وخبرة مدعمة بدراسة قانونية.
2. الأسباب الموضوعية تتمثل في محاولة تقديم دراسة جديدة في موضوع الحالة المدنية تقف على أهم النصوص التي أصدرها المشرع الجزائري وأهم التعديلات التي جاء بها لتنظيم الحالة المدنية في البلدية والعمل على إثراء المكتبة ببحث علمي يواكب التطورات الحديثة المتعلقة بنظام الحالة المدنية، بالإضافة إلى محاولة إيجاد وتقديم المقترحات التي تخدم الموضوع من خلال الربط بين الجانبين التطبيقي العملي والجانب النظري القانوني لتنظيم الحالة المدنية.

فيما يخص الدراسات السابقة حول مذكرتي فلم أجد هذا الموضوع بصفة مستقلة غير أن هناك دراسات تناولت جزيئات نذكر منها:

كتاب الدكتور عبد العزيز سعد بعنوان " نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب " الصادر سنة 2010.

مذكرة لنيل شهادة الماستر للطالب مرابط يحي " تنظيم وسير مرفق الحالة المدنية في الجزائر" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2017/2016.

فالحالة المدنية في البلدية لها دور فعال في المجتمع، وهي في علاقة دائمة مع المواطن والذي في الكثير من الأحيان يشتكي من أداءها، مما قد يصعب في الكثير من الحالات حل هذه المشاكل مما يستدعي تدخل القضاء لحلها، فبهذا فإنها تخضع للرقابة المستمرة من المواطن والقضاء.

ومن خلال هذا التقديم نطرح الإشكالية التالية:

كيف نظم المشرع الجزائري نظام الحالة المدنية وما هي طبيعة الرقابة عليه ؟

يمكن طرح بعض تساؤلات التي تصب في الموضوع :

- ما المقصود بفئة ضباط الحالة المدنية وما هي اختصاصهم ومسؤولياتهم؟
- ما هي طبيعة سجلات الحالة المدنية والوثائق الإدارية والحالات التي تطرأ عليها؟
- هل حقق السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الغرض المطلوب؟
- ماهي آليات وقواعد الرقابة المفروضة على مصلحة الحالة المدنية وعلى مسيري هته المصلحة؟
- فيما تتجلى دور القضاء إتجاه الأخطاء المرتكبة على مستوى مصلحة الحالة المدنية ؟

إنه من جل الإلمام والوقوف على أبعاد الدراسة تم الاعتماد على منهجين في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الأول من خلال وصف نظام الحالة المدنية الذي جـــاء به الأمر 70-20 والقانون 14-08 معدل والمتمم من خلال مدى تماشيه مع مختلف التغيرات والظروف الاجتماعية والسياسية والقانونية التي مرت بها البلاد، والمنهج الثاني من خلال تحليل النصوص القانونية الخاصة بالحالة المدنية والمواد التي تتضمنها وكذا تقييمها بالوقوف على إيجابياتها وسلبياتها مع اقتراح الحلول الممكنة لتدارك النقائص المسجلة عليها.

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات وقلة المراجع والمصادر المتخصصة في الموضوع وأن مكتبات الجامعة مغلقة بسبب الجائحة covid-19 التي ألمت العالم بأسره.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا معالجة الموضوع من خلال تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول يعالج الإطار القانوني للحالة المدنية في البلدية، ويقتضي ذلك عرض مفهوم الحالة المدنية وما يقوم عليه النظام تنظيما وقانونا.

أما الفصل الثاني فنبين أنواع الرقابة على أعمال الحالة المدنية من خلال التطرق لدور كل جهاز قضائي على حدا، بالإضافة إلى مجالات تدخله.

الفصل الأول

النظام القانوني للحالة المدنية في البلدية

الفصل الأول: النظام القانوني للحالة المدنية في البلدية

حيث أن المجتمعات القديمة كانت تعيش حياة بسيطة لا تتطلب أي تخطيط أو تنظيم أو إحصاء، إلا أن التطور السياسي والاقتصادي للمجتمعات وما رافقه من تطور حضاري وما ترتب عن هذا الأخير من تعقيدات في حياة المجتمعات، كان دافعا قويا إلى التفكير جديا في إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالتحكم في الفرد منذ ولادته إلى وفاته، ونتج عن هذا التفكيرتنظيم الحالة المدنية، والجزائر كغيرها من دول العالم أصدرت نصوصا قانونية منظمة للحالة المدنية باصدار أول أمر في سنة 1970 [(1)] المتضمن قانون الحالة المدنية بإعتبارها قواعد تنظم التواجد الشرعي للفرد داخل الأسرة والمجتمع، إذ أن الشخص الطبيعي يعتبر محور الحالة المدنية وإجراءاتها والعقود المرتبطة به، التي تبدأ بولادته وتنتهي بوفاته وهي بمثابة المحور الأساسي للحياة الإدارية في البلدية.

واستمر المشرع الجزائري بتنظيم الحالة المدنية من خلال صدور القانون 14-08[(2)] والذي حدد الفئة المكلفة بالحالة المدنية، من هم ضباط الحالة المدنية في الجزائر وفي الخارج وإمكانية تفويض مهامهم في بعض الإختصاصات إلى موظفين بالبلدية، ويكون تجاه الإدارة في وضعية قانونية أساسية وتنظمية حسب مانصت عليه المادة الرابعة والسابعة من الأمر 06-03[(3)].

يخضع ضباط الحالة المدنية للرقابة على أعمالهم، لضمان الخدمة العمومية وسير المرفق العام بإنتظام وإضطراد، وبهدف تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وعصرنتها وتدارك الأخطاء العديدة في وثائق الحالة المدنية سواء كانت هذه الأخطاء بسبب المواطن أو بسبب عون الحالة المدنية.

ولتخفيف العبء على موظفي وأعوان شبابيك الحالة المدنية، جاء المشرع بتعديلات تخص عصرنة وثائق الحالة المدنية وربط البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

هذا ما سيتم تناوله من خلال هذا الفصل بالتفصيل ضمن مبحثين خصصنا المبحث الأول التطور التاريخي لنظام الحالة المدنية، أما المبحث الثاني للإطار البشري والتقني لنظام الحالة المدنية.

---

[1] الأمر 70-20 المؤرخ في 1970/02/19 المتضمن الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 21 المؤرخة في 1970/02/27.

[2] القانون 14-08 مؤرخ في 2014/08/09 يعدل و يتمم الأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 49، ص 03.

[3] الأمر 06-03 مؤرخ في 2006/07/15 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46، ص 03.

المبحث الأول: تطور نظام الحالة المدنية

تكتسي الحالة المدنية أهمية كبرى بالنسبة للأفراد، نظرا لأثرها البالغ في تسيير الكثير من القطاعات المتصلة بكيان الدولة كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمراحل التي يمر بها الأشخاص من ولادتهم إلى حين وفاتهم، كما تعتمد على أهم الأحداث المميزة لحياتهم حيث تبين كل الأوضاع سواء كانت هته الأخيرة طبيعية أو ناتجة عن علاقات قانونية.

كل هاته التنظيمات تسير من قبل مصلحة الحالة المدنية التابعة للبلديات داخل الوطن وإلى القنصليات خارجه، حيث أنها تقدم خدمات عامة مرتبطة بوضعية وحالة أفراد المجتمع، ثم إن الإنسان من جهته يبقى في حاجة لخدمات هاته المصلحة طيلة حياته القانونية، لأن هاته الأخيرة ترمي إلى معرفة اسم الشخص ونسبه وما إذا كان راشدا أو قاصرا، وعلى أساس ذلك يمكن تعيين كل حق من الحقوق المترتبة على كل صفة من هذه الصفات وما يقابلها من واجبات [(1)].

كما أن النظام يعمل على ضبط جميع البيانات المتعلقة بها في سجلات الحالة المدنية من حيث نوعها ومن تاريخها ومكان حدوثها، لذا اهتمت الدولة الجزائرية بنظام الحالة المدنية نظرا للأهمية التي يتصف بها.

وعليه سنعالج في هذا المبحث مراحل تطور نظام الحالة المدنية من خلال أبرز وأهم المحطات التي مر بها، وذلك من خلال دراسة التطور التاريخي لمعرفة أساس وجوده في الجزائر، مرحلة ماقبل الإستقلال (مطلب أول)، ثم مرحلة مابعد الإستقلال (مطلب ثان)، بالإضافة إلى مفهوم نظام الحالة المدنية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال

كرس الاحتلال الفرنسي للجزائر كل جهوده إلى بناء نظام للحالة المدنية للفرنسيين فقط ولم يكترث بتاتا إلى أحوال الجزائريين وحتى لو اختلف نظرته فقد كانت لأغراض إدارية وعسكرية بحثة.

لذا إهتمت الإدارة الفرنسية بنظام الحالة المدنية من خلال وضع قانون 23 مارس1882، الذي عالج مسألة نظام الحالة المدنية أو قانون الأحوال النسبية، وضم هذا القانون مجموعة من النقاط المهمة حيث أنه يضم خمسة عشر (15) مادة، تحدد كيفية وطريقة إتخاذ ألقاب الأهلية للجزائريين وتدوينها في سجلات خاصة تسمى السجل الأصلي.

[1] حسين طاهري، الدليل القانوني للمتقاضين، كيف تحمي حقوقك، الجزء الثاني، دار الخلدونية للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2007م، ص 13.

كما يحتوي على ثمانية (08) مواد متعلقة بوثائق الحالة المدنية (الإزدياد والزواج والوفاة) وتدوينها في سجلات الحالة المدنية [1].

حيث نصت المادة 15 من القانون 23 مارس 1882[2] "كل أهلي مسلم لايملك لقبا عائليا يرغب بالإقامة في دائرة خاضعة للحالة المدنية يجب أن يسرح للبلدية أو المسؤول الإداري خلال شهر، كما يسجل الأهلي على دفتر الأم بالقب الذي اختاره أو الذي منح له في حالة غياب التسريح "، ومن له أحقية إختيار اللقب العائلي من بين أفرادها، وهذا بالرجوع إلى الابن الأكبر بعد أبيه أو عمه حسب مكانتهم، وفي حالة عدم وجود رجال أو وفاتهم يؤول الأمر إلى النساء، حسب نفس النمط والتسلسل إلى أم الأب، ثم إلى زوجته، أخته فابنته وهكذا، أما إذا كان المعني بالإختيار قاصر فينوب عنه وليه وفي حالة غياب المعني بالأمر عن مقر إقامته وتعذر الإتصال به يرجع الحق إلى أحد هؤلاء الأطراف مثلما أشار إليه القانون، ومن ثمة كان حمل الجزائريين على تبني الألقاب العائلية عملية إجبارية، إلا أن القانون فوَّض لهم حق الاختيار [3].

أن المشرع الفرنسي لم يهدف إلى فرض التسمي بالإسم العائلي بصفة مقننة لكي يكسر القاعدة السائدة في التسمية أنذاك، ويشوه صورة الجزائري من خلال بطاقته التعريفية، بقدر ماكان هدفه عملية تنظمية تسهل عليه التميز بين الأفراد[4].

كما نصت المادة الثانية من قانون 23 مارس 1882[5] على ما يلي:" كل بلدية أو فرع بلدية يجب أولا إحصاء كافة السكان الجزائرين بواسطة ضباط الحالة المدنية أو مفوضيهم"، ثم بعد ذلك نتيجة هذا الإحصاء في السجلات الأم على أن تتضمن لقب المواطن واسمه ومحل ولادته، مهنته وتاريخ ميلاده إن أمكن، ويجب على أي جزائري أن يختار لقبا أو إسم عائلي خلال انشاء الحالة المدنية وتأسيس سجلات الأم" [6].

---

[1] الموقع الالكتروني، http//platform.almanhal.com، مساعد محمد علي، قانون أحوال النسبية 1882، أبعاده ومسارتطبيقه، أستاذ مؤقت بقسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، تاريخ إطلاع 2020/08/28، الساعة 20:11.
[2] قانون 23 مارس 1882 المتعلق بالحالة المدنية للأهالي المسلمين بالجزائر، الجريدة الرسمية الفرنسية، العدد35، الصادر بتاريخ 1882/03/24، ص82.
[3] يسمينة زمولي، نظام التلقيب في الجزائر من خلال قانون 23 مارس 1882 بين النص والتطبيق، المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا و العلوم الإجتماعية، العدد1، الصادر في 05/23/ 2005، ص 73.
[4] يسمينة زمولي، المرجع السابق، ص 74.
[5] قانون 23 مارس 1882 المتعلق بالحالة المدنية للأهالي المسلمين بالجزائر، المرجع السابق.
[6] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2010، ص 24.

كما نصت المادة 16 من هذا القانون ما يلي" يجب على الأهالي التصريح بالمواليد والوفيات والطلاق النهائي والطلاق بداية من اليوم الذي بدأ استعمال اللقب العائلي " [1] يجرى تنظيمها وتسجيلها في سجلات الحالة المدنية وفقا للأوضاع المنصوص عليها في القانون، أما العقود المتعلقة بالزواج والطلاق فإنها تنظم وتسجل في سجلات الحالة المدنية بناء على تصريح يقدمه إلى رئيس البلدية الحاكم العسكري[2].

يظهر للجميع أن الاستعمار الفرنسي من خلال إصداره لهذا القانون فإنه يضع نظام الحالة المدنية خاص بالمواطن الجزائري، أنه بالتعمق في مواد هذا القانون فانه يتبين أن فرنسا المستعمرة لم تكن نواياها حسنة بل أنها كانت تحاول طمس الهوية الوطنية الجزائرية وجعل الجزائر فرنسية، من خلال محاولة وضع نظام الحالة المدنية مشترك يجمع بين الرعايا الفرنسيين والمواطنين الجزائريين.

ومن بين القوانين التي أصدرها المشرع الفرنسي أثناء الحقبة الاستعمارية نجد مرسوم 13 مارس 1883 المتعلق " بالتنظيم الإداري العام للحالة المدنية للأهالي المسلمين الجزائريين فطابع هذا المرسوم إجرائي والذي حدد فيه كيفية تطبيق هذا القانون وكيفية المحافظة على الصلاحيات المخولة إليه قانونا، وعالج المشاكل التي تطرأ على التسجيل وإختيار الألقاب.

كما صدر قانون 2 ماي 1930 الذي يتعلق بأهالي القبائل وإجراءات التنفيذ وهو قانون قصير لا يحتوي إلا على ثلاث مواد والتي تتناول سن الزواج القانوني للأهالي الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنين الفرنسيين قبل إتمام سن الخمسة عشر، كما لا يتم إبرام عقد الزواج قبل التصريح المسبق بالخطبة أمام الموظف المختص[3].

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد استرجاع الدولة السيادة الوطنية أصدرت قانون يتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية ما لم يتعارض مع السيادة الوطنية تسمى بالمرحلة الانتقالية، جاء الأمر 66-307 المؤرخ في 1966/10/14[4] المتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية، وبعدها حاولت الجزائر تحسين النظام القانوني بالبلدية بصدور أول قانون للبلدية سنة 1970 ومن خلاله السعي وراء تحسين أداء نظام الحالة

---

1 قانون 23 مارس 1882 المتعلق بالحالة المدنية للأهالي المسلمين بالجزائر، المرجع السابق، ص82.
2 عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، المرجع السابق، ص 26.
3 عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر (التشريعات مابين 1882-1982)، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011، ص 39.
4 الأمر 66-307 مؤرخ في 1966/10/14 يتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد91، المؤرخة في 1966/10/25.

المدنية الصعب بعدما خلفه الاستعمار في كل الميدان ومنها الظروف الاجتماعية للجزائريين، فعرف نظام الحالة المدنية في الجزائرمرحلتين، مرحلة الأولى تمتد من 1962 إلى غاية سنة 1970، وتأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة صدور الأمر 70-20 المؤرخ في 1970/02/19 المتعلق بالحالة المدنية ويعد أساس الحالة المدنية بحيث وضع نظامها القانوني، وفي الأخيرصدور القانون 14-08 المؤرخ في 2014/08/19 وإن كان قانون يعدل ويتمم الأمر 70-20 إلا أنه قدم إضافات إلى نظام الحالة المدنية تتماشى مع تطور الحياة اليومية للمواطن التي تتطلب تطور وضعية الحالة المدنية.

أولا: المرحلة الإنتقالية (1962-1970)

ظل القانون الفرنسي مطبقا في الجزائر منذ 1882 إلى أن الغي عام 1966 بمقتضى 66-307 المؤرخ في 1966/10/14 [1] المتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية في المناطق التي لم يتأسس فيها.

كما تم صدر الأمر رقم 69-05 المؤرخ في 13جانفي 1969 [2] المتعلق بإمكانية تغيير أسماء الألقاب المولودين في الجزائر من أبوين مجهولين أو الأطفال اللذين يحملون النطق الأجنبي حيث نظم لهم إجراءات التعديل والتغيير، وعليه لقد تم الإبقاء على القانون الفرنسي إلا ما تعارض مع السيادة الوطنية.

ثانيا: مرحلة صدور الأمر70-20 إلي يومنا هذا

تبدأ هذه المرحلة بصدور الأمر70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتضمن قانون الحالة المدنية الذي دخل حيز التنفيذ في 01 جويلية 1971 والذي ألغى جميع القوانين المخالفة له، والتي كانت مطبقة قبله.

تضمن الأمر 70-20 أهم القواعد التي تنظم الحالة المدنية لكل الجزائريين داخل الوطن وخارجه تنظيما شاملا، وحدد إختصاصات ومسؤوليات ضابط الحالة المدنية وأنواع السجلات، وطرق مسكها وبين كيفية التسجيل وتنفيذ عقود الحالة المدنية المتعلقة بالميلاد والزواج والوفاة، والطرق الواجب إتباعها لمعالجة الحالات التي يمكن أن تطرأ على هذه العقود مثل الإلغاء التصحيح، التعديل كما حدد أنواع الشهادات التي تقوم مقام عقود الحالة المدنية مثل النسخ المستخرجة عنها والدفتر العائلي وبطاقات الحالة المدنية وأدرج في آخر الفصل منه قواعد وطرق تسجيل وتنفيذ عقود الحالة المدنية للمواطنين الجزائريين المقيمين في البلدان الأجنبية.

---

[1] الأمر 66-307 مؤرخ في 1966/10/14 يتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية، المرجع السابق.
[2] الأمر 69-05 مؤرخ في 1969/01/30 المتضمن الحالة المدنية للأطفال المولودين في الجزائر من أبوين مجهولين، الجريدة الرسمية العدد09، المؤرخة في 1966/01/13.

إلا أنه ونظرا للتطورات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري وتزايد عدد السكان التي إستدعت إدخال تعديلات على الأمر 70-20 فصدر القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت2014 والذي جاء بفكرة عصرنة مرفق الحالة المدنية من خلال إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وإعادة انشاء عقود الحالة المدنية وتعويض العقود المتلفة نتيجة كارثة أو عمل حربي.

وجاءت هذه التعديلات تماشيا مع مبدأ التكيف الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المرفق العام.

وحرصا من المشرع الجزائري على مصالح المواطنين التي يمكن أن تضيع نتيجة أخطاء معتمدة أو غير معتمدة من ضباط الحالة المدنية لأي سبب من الأسباب، نقص في التكوين، سوء التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة التي ادخلت للحالة المدنية، وعملا بالمادة 157 من التعديل الدستوري سنة 2016 التي نصت" تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات، وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية " [(1)]. والقضاء يمثل الشعب ويصدر أحكامه باسمه، فكان لابد من تدخله في نظام الحالة المدنية، فصدر القانون رقم17-03 المؤرخ في 10 جانفي 2017[(2)] والذي جاء بعدة إصلاحات تمثلت في توسيع صلاحيات المحاكم في مجال تصحيح وتعديل عقود الحالة المدنية من المحاكم التي تم فيها تسجيل الحدث إلى مختلف المحاكم التراب .

المطلب الثالث: تعريف نظام الحالة المدنية

لم يعرف قانون الحالة المدنية لسنة 1970 نظام الحالة المدنية، بل ذكر الأشخاص الذين يحملون صفة ضابط الحالة المدنية وكذا شمل القواعد العامة المتعلقة بنظام الحالة المدنية وعليه سوف نحاول التطرق لطبيعة نظام الحالة المدنية وإلى أهمية نظام الحالة المدنية.

---

[1] أنظر المادة 157 من "دستور الجمهورية الجزائرية"، الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996، الصادر بمرسوم الرئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 07 ديسمبر1996، جريدة رسمية عدد 76 مؤرخة في 08 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم بموجب قانون 02-03 مؤرخ في 10أفريل 2002، جريدة رسمية عدد 25، مؤرخة في 14 أفريل 2002، المعدل والمتمم بموجب قانون 08-19 مؤرخ في 19 نوفمبر 2008، جريدة الرسمية عدد 63، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008، وكذلك قانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، جريدة الرسمية عدد 14 مؤرخة بتاريخ 07 مارس 2016، ص 29.

[2] القانون رقم 17-03 المؤرخ في2017/01/10 المعدل والمتمم لأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد02، مؤرخة في 2017/01/11، ص 09.

أولا: طبيعة نظام الحالة المدنية

يمكن إعتبار نظام الحالة المدنية على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تسمح بإدارة الشؤون العامة للأفراد، وتضمن لهم التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم، وتوفر لهم المؤشرات الضرورية لبناء إستراتيجية الدولة.

ويعتبر أيضا ذاكرة الأمة وهو الإطار الأساسي للوجود القانوني للفرد ضمن الأسرة والمجتمع منذ ولادته، مرورا بمختلف المراحل التي يمر بها خلال حياته كالزواج، التجنس وغيرها .... وهي بذلك تعني مجموعة العناصر التي تثبت الوجود القانوني والوضعية المدنية للمواطنين.

ثانيا: أهمية نظام الحالة المدنية

يعتبر نظام الحالة المدنية من أهم المصالح التي يعتمد عليها الفرد خلال حياته الإجتماعية، فإنه يعد أهم مصلحة من مصالح البلدية نظرا لمهامه السادية المتعددة، والتي تتعلق بصفة رئيسية بالحياة اليومية المواطن، كما أنه هو المحور الأساسي للأعمال الإدارية كونها تعتبر من مهام السيادة التي يمارسها ضابط الحالة المدنية بإسم ولحساب الدولة.

ويتميز نظام الحالة بكونه المؤسسة الوحيدة التي تلازم المواطن ابتداء من تاريخ ولادته حيا إلى غاية وفاته [1]، فهو في علاقة يومية للحالة بالمواطن في جنسيته وكل ما يتعلق بالحقوق الشخصية والمالية للفرد مثل الميراث، وعلى أساسها يتحدد المركز الوطني والأجنبي.

وبالتالي فإن للحالة المدنية أهمية كبرى في حياة المواطنين والمجتمع، حيث يبقى الانسان بحاجة ماسة لخدمات مصلحة الحالة المدنية التي تعتبر المحور الأساسي للحياة الإدارية المحلية، وهي الخلية الإجتماعية القاعدية للأمة [2]، ويجب توفير لها كل الوسائل البشرية من موظفين مؤهلين أو موظفين يتلقون تكوينا مستمرا وعلى اطلاع دائم بالقوانين التي تصدر في هذا المجال، وتوفير الوسائل الضرورية التي تساعد ضباط الحالة المدنية في أداء مهامها ويجنبهم ذلك الوقوع في أخطاء غير متعمدة وبهذا لا تعطل مصالح المواطنيين.

---

[1] الموقع الالكتروني، https://www.mouwazaf-dz.com، تاريخ إطلاع 2020/08/28، الساعة 22:22.

[2] بن عبيدة عبد الحفيظ، الحالة المدنية وإجراءاتها في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 08.

المبحث الثاني: الإطار البشري والتقني لنظام الحالة المدنية

تسهر فئة من موظفي البلدية بتسيير مصلحة الحالة المدنية وهي الفئة التي تعرف بضباط الحالة المدنية، ولم يرد تعريف لضابط الحالة المدنية في الأمر 70- 20، الإ أن المشرع بين الأشخاص الذين لهم صفة الحالة المدنية، كما حدد الأشخاص وآليات التي يتم من خلالها تفويض مهام ضابط الحالة المدنية، وفي هذا المبحث سيتم ضبط الإطار البشري لضابط الحالة المدنية من خلال التطرق إلى تعريفه واختصاصاته وإلى مسؤولية ضابط الحالة المدنية (مطلب أول)، كما نتطرق إلى الإطار التقني لنظام الحالة المدنية من خلال أنواع سجلات الحالة المدنية والوثائق الإدارية للحالة المدنية وكيفية مسكها ورقمنة الحالة المدنية في السجل الوطني الألي (مطلب ثان).

المطلب الأول: الإطار البشري لضابط الحالة المدنية

إن ما جاء به قانون الحالة المدنية هو منح صفة ضابط الحالة المدنية لمجموعة من الأشخاص القانونيين حدّدهم على سبيل الحصر في مادته الأولى من القانون 14-08 "إن ضباط الحالة المدنية هم رئيس المجلس الشعبي البلدي، وفي الخارج رؤساء البعثات الدبلوماسية المشرفون على دائرة قنصلية ورؤساء المراكز القنصلية" [1]، كما حدد أيضا المفوضين الذين يقومون تحت مسؤولية هؤلاء الضباط بممارسة اختصاصات ضابط الحالة المدنية والشروط اللازمة لتفويضهم وهو ما نصت عليه المادة الثانية [2] من قانون الحالة المدنية، والقانون الأسرة في المادة 07 مكررمن الأمر رقم 05-02 يعدل ويتمم القانون 84-11 والمتضمن قانون الأسرة[3].

الفرع الأول: تحديد فئة ضابط الحالة المدنية واختصاصاته

إن ضابط الحالة المدنية فهم فئة من الموظفين يقومون بمهام داخل المصلحة وهذه المهام حددت بنصوص قانونية.

---

[1] أنظر المادة 01 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 03.
[2] أنظر المادة 02، المرجع نفسه، ص 03، 04.
[3] أنظر المادة 07 مكررمن أمررقم 05-02 المؤرخ في 2005/02/27 يعدل ويتمم القانون رقم 84-11 المؤرخ في 06/09/ 1984 والمتضمن القانون الأسرة، الجريدة الرسمية العدد 15، المؤرخة في 2005/02/27، ص19.

أولا: تعريف ضابط الحالة المدنية

يعتبر ضابط الحالة المدنية شخص طبيعي له صفتي الضبطية القضائية والإدارية بإعتباره موظف عمومي، بحيث أنه يتمتع بالسلطة القضائية والسلطة الإدارية بالإضافة إلى الدبلوماسية، وهو المكلف بتسيير مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلديته وتحت مسؤوليته [1].

ويعتبر ضابط الحالة المدنية رئيس المجلس الشعبي البلدي بحكم القانون وذلك بمجرد نجاحه في الإنتخابات وتنصيبه في عمله وكذلك بالنسبة لنواب المجلس الشعبي البلدي إذ يكفي أن يفوزوا في الإنتخابات وينصبوا حتى يستحقوا صفة ضابط الحالة المدنية، ولقد نصت المادة 86 من القانون11-10 " لرئيس المجلس الشعبي صفة ضابط الحالة المدنية وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا " [2].

ولقد نصت المادة الأولى من قانون الحالة المدنية 14- 08 " إن ضباط الحالة المدنية هم رئيس المجلس الشعبي البلدي وفي الخارج ورؤساء البعثات الدبلوماسية المشرفون على دائرة قنصلية ورؤساء المراكز القنصلية " [3].

كما نصت المادة الثانية منه على أنه " يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتحت مسؤوليته، أن يفوض إلى نائب أو عدة نواب أو إلى المندوبين البلديين أو إلى المندوبين الخاضعين بالولادات والزواج والوفيات وتسجيل وقيد جميع العقود أو الأحكام في سجلات الحالة المدنية، وكذا لتحرير جميع العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه " [4].

إن المادة الأولى من قانون الحالة المدنية لم تذكر متى وكيف يستطيع نواب رئيس المجلس البلدي ممارسة وظيفة ضباط الحالة المدنية، ولم تتضمن أي حل لما عساه أن يحصل لهؤلاء من تنازع وتضارب في الإختصاص وهم يشتركون في صفة واحدة [5].

---

[1] محفوظ برحماني، نظام الحالة المدنية، محاضرات السنة الثالثة حقوق، تخصص أحوال شخصية، جامعة سعد دحلب كلية الحقوق، البليدة، السنة الجامعية 2009 – 2010، ص 04.

[2] أنظر المادة 86 من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 2011/06/23 متعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 المؤرخة في 2011/07/03، ص 15.

[3] أنظر المادة 01 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 03.

[4] أنظر المادة 02، المرجع نفسه، ص 03.

[5] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، المرجع السابق، ص68.

وعليه نجد أن ضباط الحالة المدنية داخل الوطن هو رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه والأعوان البلديين الذين يجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفوّضهم للمهام التي يمارسها كضابط للحالة المدنية بقرار تفويض ترسل نسخة منه للوالي وللنائب العام المختص إقليميا.

فرئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه إذن يعتبرون ضباطا للحالة المدنية بحكم القانون بمجرد نجاحهم في الانتخابات وتنصيبهم ليمارسوا إختصاصاتهم بهذه الصفة بتلقي التصريحات بالميلاد والوفاة والزواج وتسجيلها وإعطاء نسخ عنها لمن يطلبها.

إلا أن المادة 86 من قانون البلدية 11-10 منحت صفة ضابط الحالة المدنية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية وتحت رقابة النائب العام [1].

ويمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسوؤليته تفويض إمضائه للمندوبين البلديين والمندوبين الخاصين وإلى كل موظف بلدي قصد إستقبال التصريحات بالولادة والزواج والوفيات، وتدوين العقود، وإعداد وتسليم العقود، والتصديق على كل توقيع يقوم به أي مواطن أمامهم، ويرسل القرار المتضمن التفويض بالإمضاء إلى الوالي وإلى النائب العام المختص إقليميا وذلك بحسب ما نصت عليه المادة 87 من قانون البلدية [2].

أما خارج الوطن جاءت به المادة 104 من قانون الحالة المدنية " يمكن أن يؤذن لنواب القناصل القيام بمهام رئيس المركز القنصلي بصفة دائمة بموجب مقرر من وزير الشؤون الداخلية. ويمكن أن يؤذن للأعوان القنصليين بموجب قرار من وزير الشؤون الداخلية إما باستلام التصريحات الخاصة بالولادات والوفيات وإما بممارسة السلطات التامة لضابط الحالة المدنية" [3]، فإن القانون منح صفة ضابط الحالة المدنية إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية المشرفون على دائرة قنصلية ورؤساء المراكز القنصلية وإلى من ينتدبون لهذا الغرض دون سواهم.

كما أجاز قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي تعيين مندوبا خاصا حيث جاء في المادة 138 أنه " عندما يكون من الصعب الإتصال بين المقر الرئيسي للبلدية وجزء منها لبعد المسافة أو للضرورة، يحدث المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة ملحقة إدارية ويحدد مجال إختصاصها، ويعين لها مندوب خاصا، يعين المندوب الخاص من بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي ويراعي قدر الإمكان في تعينه أن يكون من المقيمين في ذلك الجزء المعني من البلدية ويتصرف تحت مسؤولية رئيس

[1] أنظر المادة 86 من القانون رقم 11-10 متعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص 15.
[2] أنظر المادة 87، المرجع نفسه، ص 15.
[3] أنظر المادة 104، من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 284.

المجلس الشعبي البلدي، ويتلقى بإسمه تفويض بالإمضاء، يتولى المندوب الخاص وظائف ضابط الحالة المدنية في هذا الجزء من البلدية" [1].

وحددت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون 14-08 متعلق بالحالة المدنية مهام المندوبون الخاصون أو المندوبون البلديون، فلا يسلم إلا نسخ العقود والمستخرجات وبيانات الحالة المدنية [2].

ولم يهمل المشرع الجزائري الحالات الإستثنائية التي يمكن أن تحدث لرئيس المجلس الشعبي البلدي فحدد في الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون 14-08 متعلق بالحالة المدنية أنه في حالة شغور منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي بسبب الوفاة أو الإستقالة أو التخلي عن المنصب أو لأي سبب آخر منصوص عليه في التشريع المعمول به، يمارس الأمين العام للبلدية مهام ضابط الحالة المدنية بصفة مؤقتة، الى غاية انتخاب رئيس مجلس شعبي بلدي [3].

وكذلك ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية [4].

وفي هذه الحالة ينبغي أن يشار إلى إسم ولقب وصفة نائب الرئيس في كل وثيقة من الوثائق التي يوقعها، وذلك تفاديا ما قد يحصل من أخطاء وما ينتج عن ذلك من مسؤوليات [5] والتي قد تنجر عنها مشاكل.

ثانيا: إختصاصات ضابط الحالة المدنية

يمارس رؤساء المجالس الشعبية البلدية مهام ضباطا للحالة المدنية في إطار وظيفتهم، وهي إختصاصات حددها المشرع بالنص القانوني، وحددها في إختصاصيين هامين أحدهما إختصاص نوعي والثاني ختصاص محلي.

1. الإختصاص النوعي لضابط الحالة المدنية:

حددتها المادة 03 من قانون 14-08 متعلق بالحالة المدنية وهي كالآتي [1]، وهي مجموعة من الاختصاصات النوعية حددها المشرع الجزائري على سبيل الحصر وليست على سبيل المثال، وهي تقيد

[1] أنظر المادة 138 من القانون 11-10 متعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص 20.
[2] أنظر المادة 02 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.
[3] أنظر المادة 02، المرجع نفسه، ص 04.
[4] مرسوم تنفيذي رقم 16-320 مؤرخ في 2016/12/13، متضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، الجريدة الرسمية العدد 73 المؤرخة في 2016/12/15، ص 03.
[5] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائرين والأجانب، المرجع السابق، ص 69.

ضابط الحالة المدنية والخروج عليها يعرضه الى عقوبات صارمة محددة بنصوص قانونية كما سنتطرق اليها في أنواع مسؤولية ضابط الحالة المدنية .

ويتمثل الاختصاص النوعي في تلقي التصريحات بالولادات وتحرير العقود المتعلقة بها وتحرير عقود الزواج، وتلقي التصريحات بالوفيات وتحرير في العقود المتعلقة بها ومسك سجلات الحالة المدنية من حيث قيد كل العقود التي يتلقاها وتسجيل بعض العقود التي يتلقاها الموظفون العموميون الآخرون وتسجيل منطوق بعض الأحكام ووضع البيانات التي يجب حسب القانون تسجيلها في بعض الأحوال على هامش عقود الحالة المدنية التي سبق قيدها أو تسجيلها.

ويسهر ضابط الحالة المدنية على حفظ السجلات الجاري استعمالها وسجلات السنوات السابقة المودعة بمحفوظات البلدية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، كما يسلم نسخ أو ملخصات العقود المدرجة في السجلات إلى الذين لهم الحق في طلبها، وتلقي أذون الزواج الخاصة بالقصر مع موثقي العقود طوال السنة.

2. الإختصاص الإقليمي لضابط الحالة المدنية:

يتحدد هذا الاختصاص وفق دائرة بلديات ضباط الحالة المدنية وهذا طبقا للمادة 04 من الأمر 70-20 المعدل والمتمم[2]، إذ تكون لضباط الحالة المدنية الأهلية في قبول التصريحات وتحرير العقود في نطاق دوائرهم فقط، ووفق هذا الاختصاص فإن ضباط الحالة المدنية يتولون التصريح بالولادات والوفيات والعقود المتعلقة بهما وتحرير عقود الزواج التي تقع داخل النطاق الإقليمي لبلدية اختصاصهم، تحت طائلة متابعته التأديبية والجزائية وفي حال تلقي تصريح بالولادة أو الوفاة أو الزواج خارج حدود دائرة اختصاصهم وفي غياب نص يقضي ببطلان هذه الوثيقة قانونا رغم مخالفة هذا العمل للقانون، فإنه يتعين على ممثل النيابة العامة باعتبارها تمارس رقابة قضائية على أعمالهم، أن تطلب من رئيس المحكمة إصدار حكم بإبطال هذا العمل لأنه يظل صحيحا حتى لو كان ضابط الحالة المدنية غير مختص إقليميا، إلى أن يصدر أمرا ببطلانه طبقا لنص المادة 49 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم[3].

[1] أنظر المادة 03 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.
[2] أنظر المادة 04 من القانون رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 275.
[3] أنظر المادة 49، المرجع نفسه، ص 278.

الفرع الثاني: طبيعة مسؤولية ضابط الحالة المدنية

إن المهام والصلاحيات المخولة لضباط الحالة المدنية تخضع لرقابة مزدوجة، تتجلى في الرقابة الإدارية الممارسة من قبل المصالح الإدارية لمديرية التنظيم والشؤون العامة، وحتى المفتشية العامة في حالة الضرورة والاقتضاء.

بالإضافة إلى ذلك توجد الرقابة القضائية التي تمارس من قبل العدالة، والمتمثلة في النيابة العامة عن طريق النائب العام أو وكيل الجمهورية (1).

ومنه فكل ما ينجر عن الأخطاء المرتكبة من طرف ضباط الحالة المدنية بأنفسهم أو بواسطة مفوضيهم عند تأديتهم لمهامهم قيام مسؤوليتهم الشخصية، وذلك لأنه يمكنهم الوقوع في أخطاء إما عمدية أو نتيجة إهمال، والتي يمكن أن يترتب عنها أضرار بالمصلحة العامة أو مصلحة المواطنين بسبب تقصير، الأمر الذي يجعل من النيابة العامة أو المتضرر من الخطأ رفع الدعوى ضد المخالف يطلب من خلالها معاقبته وتحميله مسؤولياته مدنيا أو جزائيا بحسب نوع الخطأ وجسامته.

أولا: المسؤولية المدنية لضابط الحالة المدنية

لقد تمّ التطرّق إلى مسؤولية ضابط الحالة المدنية في الفصل الثاني من الباب الأول من قانون الحالة المدنية الذي جاء في الأمر 70- 20 من خلال المواد من 26 إلى 29 منه، وهو مسؤول مدنيا عن كل الأضرار التي قد تلحق بالغير نتيجة تحريف أو تزوير سجلات ووثائق الحالة المدنية، أو نتيجة أي خطأ أو عمل ارتكبه هو نفسه أو تابعه أو غيره ما دامت هذه السجلات في عهدته (2).

كما تنشأ المسؤولية المدنية لضابط الحالة المدنية عن عدم احترامه للنصوص المنظمة لسجلات الحالة المدنية وحفظها في أرشيف البلدية وإيداعها لدى أمانة ضبط المجلس القضائي في وقتها المحدد.

ومن الواضح أن المسؤولية المدنية في هذا المجال مؤسسة على القواعد العامة للمسؤولية المدنية للقانون المدني المعدل والمتمم لاسيما المادة 124 منه " كل عمل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه ويسبب ضرار للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض" (3)، مما يدفعنا إلى الإعتقاد بأن دعوى التعويض عن تقصير أو أخطاء ضابط الحالة المدنية يمكن أن تثار بصفة أصلية مباشرة أمام المحاكم المدنية من أي شخص متى وقع خطأ من ضابط الحالة المدنية أو غيره سبّب له ضرار وكان هذا الضرر ناتجا عن

---

[1] أنظر المادة 26 من القانون رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 287.
[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، المرجع السابق، ص 73.
[3] أنظر المادة 124، أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 /1975/06 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية العدد78، الصادرة في 1975/07/30، ص997.

ذلك الخطأ، ويعاقب بذلك على تلك المخالفات بغرامة لا تتجاوز 200 دينار تقررها المحكمة التي تفصل في القضايا المدنية بناء على طلب من النيابة العامة [1].

وهو ما أكّدته المادة 77 من قانون الحالة المدنية حيث حمّلت ضابط الحالة المدنية نفس العقوبة إذا لم يحترم أو لم يراع الشروط التي أوجب القانون توفرها لتحرير عقود الزواج " يعاقب ضابط الحالة المدنية أو القاضي الشرعي الذي لم يطبق الإجراءات المقررة في هذا الفصل بغرامة، لا يمكن أن تتجاوز 200 دج بحكم صادر عن المحكمة الناظرة في المسائل المدنية [2].

ثانيا: المسؤولية الجزائية لضابط الحالة المدنية

هناك مخالفات قانونية تضمنتها نصوص خاصة وعامة متفرقة لم تشترط أن تصدر العقوبة بشأنها عن المحاكم المدنية لأنها مخالفات تحمل الوصف الجزائي بين جنح وجنايات حيث يرجع الفصل فيها إلى المحاكم الجزائية وهذه المخالفات تتمثل في الحالات التالية:

1. في العقوبة الوارد النص عليها في صلب الفقرة الأولى من المادة 441 من قانون العقوبات المعدل والمتمم والتي تشير إلى " يعاقب بالحبس من 10 أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من 100 إلى 1000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ضابط الحالة المدنية الذي يقيد وثيقة للحالة المدنية في ورقة عادية مفردة وفي غير السجلات المعدة لذلك..... [3] ويكون في حالات تسجيل وثيقة الحالة المدنية في ورقة منفصلة أو في دفاتر أو سجلات غير السجلات المعدة رسميا لتسجيلها أو تسجيل عقد زواج إمراة سبق لها الزواج قبل انقضاء مهلة العدة المقررة شرعا.

2. في العقوبة الوارد النص عليها في المادة الثانية من القانون رقم 63-224 الصادر بتاريخ 1963/06/29 المتعلق بتحديد سن الزواج والتي تشير إلى إمكانية معاقبة ضابط الحالة المدنية بالحبس من 15 يوم إلى 3 أشهر وبالغرامة من 400 إلى 1000 فرنك إذا حرر عقد زواج ولم يحترم شرط سن الزواج المحددة بالقانون [4].

---

[1] هواري عبد القادر، تنظيم الحالة المدنية في ظل التعديلات الأخيرة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم حقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، السنة الجامعية 2017-2018، ص 26.

[2] أنظر المادة77، الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص281.

[3] أنظر المادة441 من القانون رقم 82-04 مؤرخ في 1982/02/13 المعدل والمتمم الأمررقم 66-156 مؤرخ في 1966/07/08 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة في 1982/02/16، ص 329.

[4] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، المرجع السابق، ص 36.

3. في العقوبة التي نصت عليها المادة 159 من قانون العقوبات المعدل والمتمم التي أشارت إلى إمكانية معاقبة أمناء المستودعات العام ومن بينهم ضباط الحالة المدنية "يعاقب الأمين العمومي بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين إذا كان الإتلاف أو التشويه أو التبديد أو الانتزاع قد وقع نتيجة إهماله " [1] وعدم محافظتهم على سجلات الحالة المدنية الموجودة في عهدتهم.

4. في العقوبة التي نصت عليها المواد 158و214 و215 من قانون العقوبات المعدل والمتمم التي أشارت إلى إمكانية معاقبة ضباط الحالة المدنية إذا قاموا بإتلاف أو تحريف أو تبديد السجلات أو وثائق الحالة المدنية الموجودة في عهدتهم بصفتهم أمناء على حفظها وإيداعها.

ثالثا: المسؤولية الإدارية لضباط الحالة المدنية

إستثناء من القاعدة العامة القاضية بمنع الإطلاع على سجلات الحالة المدنية، أوجبت المادة 23 من القانون 14- 08 سالف الذكر على أمناء السجلات وضع السجلات للإطلاع عليها دون نقلها وذلك تحت تصرف كل من النواب العامون، وكلاء الجمهورية قصد السماح لهم بالرقابة الإدارية، والإدارات المحددة بموجب مرسوم [2].

كما يخضع ضباط الحالة المدنية لرقابة إدارية موكلة للوالي الذي تقع في نطاقه بلدية ضباط الحالة المدنية، وتنتج عن هذه الرقابة المسؤولية، إلى جانب هذه الرقابة توجد رقابة أخرى أعلى وهي رقابة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إذ أن وزير الداخلية والجماعات المحلية يستطيع بمقتضى الرقابة الإدارية واستنادا إلى تقرير الوالي أن يأمر بتوقيف ضابط الحالة المدنية عن ممارسة مهامه أو يقرر عزله وذلك في الحالات التي يحكم فيها عليه بعقوبة جزائية مثبتة لارتكابه أخطاء جسيمة بسبب ممارسته لوظيفته بصفته ضابطا للحالة المدنية[3].

تجدر الإشارة إلى أن المشرع ميز بين الأخطاء الشخصية التي يرتكبها ضابط الحالة المدنية أثناء ممارسته وظائفه، وبين الأخطاء المهنية التي يرتكبها بصفته ممثلا للبلدية ويتصرف بإسمها ولحسابها وقرر أن كل الأخطاء التي يرتكبها هذا الأخير بصفته ضبطا للحالة المدنية تعتبر أخطاء شخصية مستقلة عن الأخطاء المهنية ويسأل عنها مسؤولية شخصية، إلا إذا قدم طعنا ضد المتسببين فيها لأن هذه

[1] أنظر المادة 159، من القانون 82-04 المعدل والمتمم الأمر66-156 المتضمن قانون العقوبات، المرجع سابق، ص321.
[2] أنظر المادة 23 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.
[3] جنادي جيلالي، نظام الحالة المدنية، نشأته ونطاقه التنظيمي والقانوني، مداخلة ملقاة في إطار الأيام الدراسية حول الحالة المدنية، المنعقد بمجلس قضاء قسنطينة، من 14 الى 16 أفريل 2002.

الأخطاء لو اعتبرت أخطاء مهنية لزم أن يتحمل مسؤولياتها الشخص الاعتباري وهو البلدية على أن تكون المتابعة القضائية أمام المحاكم الإدارية تطبيقا لأحكام المادة 800 من ق إ ج م إ [1].

كما أن الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام لا يمكن مساءلته إلا مدنيا دون انعقاد المسؤولية الجزائية طبقا للمادة 51 مكرر ق ع ج [2]، مما يؤكد أن أخطاء ضابط الحالة المدنية شخصية لا مهنية احتراما لفردية صفة الضبطية [3].

المطلب الثاني: الإطار التقني لنظام الحالة المدنية

وهو الجانب الذي بدونه لا يمكن لضابط الحالة المدنية القيام بمهامه وهو أصل اختصاصاته التي أوكلها له المشرع والذي يسأل عليها، وتتمثل هذه الوسائل في كل السجلات، حيث أوجب القانون ضابط الحالة المدنية على مستوى كل بلدية مسك نسختين أصليتين من كل نوع من السجلات والتي بلغ عددها ثلاثة، سجلات الميلاد، الوفاة والزواج، تسجل فيها كل الوقائع شرط أن يكون داخل إقليم البلدية كما يحتوي كل سجل على البيانات الهامشية بحيث ترقم هذه السجلات من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة ويؤشر عليها رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله طبقا للمادة07 و08 من قانون الحالة المدنية 14-08 [4]، ثم ترسل نسخة رقمية من العقود المدونة بهذه السجلات إلى مصلحة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المنشأ بمقتضى تعديل 2014 .

الفرع الأول: أنواع السجلات والوثائق الإدارية للحالة المدنية

من بين الصلاحيات المخولة لضابط الحالة المدنية هي تحرير وإصدار العقود الخاصة بالحالة المدنية والمستندات التي تقوم مقام الوثائق الحالة المدنية وتحسين الخدمة العمومية عن طريق السجل الوطني الآلي.

---

[1] أنظر المادة 800 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن ق إ ج م إ، الجريدة الرسمية، العدد21، ص03.

[2] أنظر المادة 51 مكرر من الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 1966/06/08، الموافق ل 18 صفر 1376، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد49، ص702.

[3] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 22.

[4] أنظر المادة 07 و08 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.

أولا: أنواع سجلات الحالة المدنية

إن وثائق الحالة المدنية هي الوثائق المستخرجة والمستخلصة من محتوى سجلات الحالة المدنية، والتي تتمثل في ثلاثة وثائق وجدت نتيجة المراحل الطبيعية الثلاثة التي يمر بها الإنسان في حياته من ميلاد وزواج ووفاة [1].

1. وثيقة الميلاد وأهم ما يجب أن تحتويه من شكليات

وثيقة الميلاد هي الشهادة التي يثبت من خلالها الوجود القانوني للأشخاص وذلك بواسطة الوثيقة التي تبين حالة ميلادهم، وذلك لأن كل حالة ولادة تقع فوق التراب الوطني يجب التصريح بها إلى ضابط الحالة المدنية المختص إقليميا من طرف الأشخاص المخول لهم قانون القيام بذلك [2].

كما أن وثيقة الميلاد هي عبارة عن شهادة تثبت الوجود القانوني للشخص الطبيعي وتبين فيها حالة ميلاده، نسبه، جنسه، تاريخ ميلاده وسنه، لذلك فإن كل ولادة تحدث داخل الرقعة الجغرافية للبلاد، أوجب القانون تصريحها لدى ضابط الحالة المدنية محل وقوع الحدث في أجل لا يتعدى خمسة (05) أيام ابتداء من اليوم التالي للولادة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات التالية: عدم إقحام يوم الولادة في الحسبان، العطل الأسبوعية والعطل الرسمية، فتمتد المدة بحكم القانون إلى أول يوم عمل يلي هذه الأيام، مدة التصريح تمتد إلى ستين (60) يوما في ولايات أقصى الجنوب الواحات والساورة حسب التقسيم الإداري السابق، أما في البلاد الأجنبية فتتم المدة خلال عشرة (10) أيام من الولادة، وحسب المادة 61 من قانون 14-08" تحدد المدة المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، بعشرين (20) يوما من الولادة بالنسبة لولايات الجنوب "بعدما كانت محدد بعشرة (10) أيام فقط [3].

كما ألزم القانون أن تكون كل واقعة ولادة محل تصريح لدى ضابط الحالة المدنية إذا تمت بالداخل، أما إذا وقعت الولادة بالخارج فيشترط أن يكون المولود حاملا للجنسية الجزائرية، وتعتبرالولادة واقعة مادية تتبث الوجود القانوني للشخص، فبمجرد ولادته حرر له شهادة ميلاد تشتمل على بيانات حددتها المادة 63 من القانون رقم 14-08[4]، فلا بد أن تبين السنة، الشهر، اليوم والساعة

---

1 مرابط يحي، تنظيم وسير مرفق الحالة المدنية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، تخصص دولة ومؤسسات عمومية الموسم الجامعي 2016-2017، ص15.

2 نبيل صقر، وأحمد لعور، الدليل القانوني للأسرة، موسوعة الفكر القانوني، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، ص165.

3 أنظر المادة 61 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 05.

4 أنظر المادة 63، المرجع نفسه، ص 05.

والمكان إضافة إلى تحديد جنس المولود والأسماء التي أعطيت له، مع ذكر معلومات عن الوالدين تشمل الأسماء والألقاب والأعمار والمهنة وكذلك بالنسبة للمصرح إن وجد.

أ. بيانات وثيقة شهادة الميلاد في الحالات العادية:

وهي المعلومات الواجبة الظهور على وثيقة الحالة المدنية والمنصوص عليها في المواد من 63 و64 من قانون الحالة المدنية، وتتمثل في تاريخ ومكان الولادة والاسم واللقب، جنس المولود واسم وعمر ومهنة الابوين .

وهي الحالات التي نصت عليها المادة63 من قانون الحالة المدنية وهي حالات يعرفها الغالبية من المواطنيين الجزائريين، وهي وجود تاريخ ومكان الولادة حيث يعتبر التاريخ ذا أهمية خاصة بالنسبة لإثبات تحقيق حياة الوارث بعد موت مورثه فالشريعة الإسلامية تشترط لثبوت الحق في الميراث ثبوت وجود الوارث حي في اللحظة التي يموت فيها مورثه.

تنص المادة 64 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم [1]، على أن يختار الأب أو الأم أو المصرح بالولادة الإسم ويشترط أن يكون ذا خاصية جزائرية أو نطق جزائري إلا بالنسبة للأطفال المولودين من أبوين غير مسلمين، وعلى ضابط الحالة المدنية رفض تسجيل كل اسم يظهرأنه غريب أو غير معتاد استعماله عتبر من الحقوق التي يرثها الابن عن أبيه وهو مقصور على الابن الشرعي، أما اللقيط ومجهول الأبوين فليس من الممكن أن يحمل لقب عائلة، ولكن يحق له أن يتسمى بمجموعة من أسماء يتخذ آخرها لقب له، وجنس المولود، مع ذكرإسم ولقب وعمر ومهنة الأبوين: وإذا كان المصرح غير الأب يذكر في الوثيقة اسمه ولقبه ومهنته.

ب. بيانات ويثقة شهادة الميلاد في الحالات غير العادية:

وهي الحالات خاصة والتي يمكن أن تصادف أي مولود ومنها حالة التوائم وحالة اللقيط وحالة الولادة في سفر بحري.

وهي حالة ولادة توأمين أي طفلين لإمرأة واحدة فإن التصريح بالولادة يتبع بشأنه الإجراءات السابقة، أما بشأن وثيقة الميلاد فيجب أن يحرر لكل واحد وثيقة خاصة به، ويجب أن يذكر من رأى النور أولا أنه توأم أول، وذلك طبقا للمادة 66 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم [2].

---

[1] أنظر المادة 64 من الأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 279.
[2] أنظر المادة 66، المرجع نفسه، ص 280.

كما أدرج المشرع الجزائري في المادة 67 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم [1] حالة الأطفال الذين يوجدون في أماكن عمومية أو غيرها، ففي هذه الحالة على من عثر على مولود حديث العهد بالولادة أن يصرح بذلك لضابط الحالة المدنية المختص محليا ويتعين على هذا الأخير أن يحرر محضرا بذلك، يذكر فيه تاريخ ومكان العثور على اللقيط وكل العلامات التي يمكن أن تساعد في التعرف على هويته، وبعد ذلك يقوم بتحرير وثيقة مستقلة تقوم مقام وثيقة الميلاد، وإذا ثبت أن هذا الولد مسجل يمكن إلغاء هذه الوثيقة والمحضر بطلب من النيابة العامة أومن لهم مصلحة.

وقد تحدث في حالات كثيرة أن تلد النساء وهن في حالة سفر بحرا، وبهذا عالج المشرع الجزائري مثل هذه الحالات في نص المادتين 68 و69 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم فإذا وقعت ولادة طفل على ظهر باخرة جزائرية أثناء سفر فإنه يتوجب على قائد هذه الباخرة تحرير وثيقة ميلاد استنادا إلى تصريح يقدمه الأب أو الأم أو الشخص الذي حضر الواقعة وذلك في مهلة 05 أيام، أما إذا حدثت الولادة أثناء توقف السفينة في ميناء أجنبي ولم يوجد به موظف دبلوماسي أو قنصل جزائري يتعين على قائد السفينة تحرير وثيقة ميلاد وتسجيلها في دفتر الباخرة ثم يودع نسختين منها بمجرد وصوله إلى أول ميناء يصادفه، فإذا كان أجنبيا وجب أن يتم الإيداع لدى القنصلية، أو أي هيئة سياسية جزائرية مكلفة بالإشراف على الحالة المدنية للجزائريين [2].

أما إذا كان الميناء جزائريا وجب أن يكون الإيداع بمكتب التسجيل البحري وعندها يصبح لزاما على الهيئة المودع لديها الإحتفاظ بنسخة وإرفاق أخرى إلى وزارة العدل التي تقوم بإرسالها إلى ضابط الحالة المدنية لأخر موطن معروف لأب الطفل أو أمه من أجل قيدها في سجلات الحالة المدنية .

أما بالنسبة للتصريح بالمواليد فلقد حددت المادة 61 من القانون رقم 14-08 مهلة 05 أيام من تاريخ الولادة وبعشرين يوما بالنسبة لولايات الجنوب، غير أنه يجوز تمديد هذا الأجل في بعض الدوائر الإدارية أو القنصلية بوجب مرسوم، وتجدر الإشارة إلى أن يوم الولادة لا يحسب أما إذا صادف آخر يوم من الأجل يوم عطلة، يمدد إلى أول يوم عمل يليه [3].

وقد رتب المشرع على عدم التصريح بالولادة في الأجل المحدد العقوبة المقررة في الفقرة الثالثة من المادة 442 من قانون 06-23 يعدل ويتمم الأمر66-156 المتضمن قانون العقوبات [4]، كما يمنع

[1] أنظر المادة 67 من الأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 280.
[2] أنظر المادة 68 و69 المرجع نفسه، ص 280.
[3] أنظر المادة 61 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 05.
[4] أنظر المادة 442 من قانون رقم 06-23 مؤرخ في 2006/12/20 يعد ويتمم الأمر رقم 66-156مؤرخ في 1966/06/06 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية العدد 84، ص 28.

على ضابط الحالة المدنية قيد المولود في سجلاته إلا بوجب أمر من رئيس المحكمة التي ولد الطفل فيها مع الإشارة في الهامش تاريخ الولادة.

أما إذا كان مكان الولادة مُجهولا فيختص رئيس المحكمة مكان إقامة الطالب، مع العلم أن المادة 62 من ذات الأمر حصرت، الأشخاص المكلفون بالتصريح المتمثلون في الأب والأم بصفتهما الشرعية، الطبيب والقابلة بصفتهما المهنية، ومن حضر الولادة فعلا وصاحب المسكن الذي وضعت فيه الحامل بصفة تواجدهما بالمكان [1].

2. وثيقة عقد الزواج

الزواج تصرف قانوني يشترك في إنشائه إرادتان أو أكثر، ويخضع لإجراءات مسبقة من المراسيم الدينية، وشروط شكلية وموضوعية مما كفله المشرع بعناية بالغة أكثر من غيره من العقود المدنية الأخرى كعقد شهادة الميلاد وعقد شهادة الوفاة اللتان تعتبران حوادث طبيعية ولا تخضعان لشكليات ولا لشروط مسبقة، فهي تأتي بصفة فجائية [2] .

حددت المادة 71 من الأمر 14-08 [3] .الفصل الثاني الجهات المكلفة أو المخولة بعقود الزواج حيث نصت" يختص كل من ضابط الحالة المدنية أوالموثق الذي يقع في نطاق دائرته محل إقامة طالبي الزواج أو أحدهما أو المسكن الذي يقيم فيه أحدهما بإستمرار منذ شهر واحد على الأقل إلى تاريخ الزواج"، المخولين قانونا لإبرام عقد القران.

وقد يكون إبرام عقد االزواج وفقا لطريقتين مختلفتين، الطريقة الأولى أن يحرر عقد الزواج ويتم تسجيله مباشرة في سجل الزواج، إذا كان محررا من طرف ضابط الحالة المدنية، أما الطريقة الثانية وهي في حالة ماإذا كان العقد قد حرر أمام الموثق، فيجب عليه أن يسلم إلى المعنيين شهادة ويرسل ملخصا عنه في أجل ثلاثة 03 أيام على ضابط الحالة المدنية، الذي يقوم بنسخه في سجل الحالة المدنية خلال مهلة خمسة 05 أيام من تاريخ إستلامه طبقا للمادة 72 من قانون 14-08 التي نصت "يسجل ضابط الحالة المدنية عقد الزواج في سجلاته حال إتمامه أمامه ويسلم إلى الزوجين دفترا عائليا مثبتا للزواج.

[1] والي حورية، نظام الحالة المدنية في الجزائر ودور القضاء فيه، مذكرة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السابعة عشر، الجزائر، 2006-2009، ص 18.
[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، المرجع السابق، ص 130.
[3] أنظر المادة 71 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 06.

ويحرر الموثق عقدا عندما يتم الزواج أمامه ويسلم إلى المعنيين شهادة[1]، كما يرسل ملخصا عن العقد في أجل ثلاثة أيام إلى ضابط الحالة المدنية الذي يقوم بنسخة في سجل الحالة المدنية خلال مهلة 5 أيام ابتداء من تاريخ تسليمه دفترا عائليا ويكتب بيان الزواج في السجلات على هامش عقد ميلاد كل واحد من الزوجين" [2].

يسلم للزوجين دفترا عائليا يثبت قرانهما ويدون في سجلات الميلاد على هامش عقدهما بيان الزواج، للأسف هذه الأخيرة غالبا ما تتم وحتى وإن تمت فإنها تأخذ وقت طويل غير محدد، خاصة عندما يكون عقد الزواج قد تم في غير مسكن أحد الزوجين، هذا ما ينجم عنه مشاكل عدة شهدها مجتمع الجزائري كإعادة زواج أحد الطرفين بعقد ميلاد فارغ الملاحظة في الهامش.

كما أدرج المشرع الجزائري شرط الشهادة الطبية المسلمة من الطبيب تثبت خلو الطرفان من أي مرض وربطها بفترة زمنية محددة وهي (03) ثلاثة أشهر[3]، وعلى ضابط الحالة المدنية أو الموثق التحقق من اجراء الطرفين لهذا الاجراء، وهو حسب اعتقادي من الأمور الصعبة التي لا يمكن التأكد منها في أرض الواقع، وخاصة ان كانت الشهادة المرضية صادرة من طبيب مختص.

يجب أن يحرر عقد الزواج في آجال محددة لذا اذا فات هذا الأجل لا يمكن لضابط الحالة المدنية والموثق أن يحرر عقد زواج يعود لتاريخ سابق مهما كانت المدة المنقضية، أما اذا لم يصرح الأطراف المعنيين بعقد قرانهم في ساعته، فلا بد من اللجوء إلى المحكمة لطلب تسجيل عقد الزواج العرفي.

وتحتوي وثيقة عقد الزواج على مجموعة من البيانات كالإسم واللقب وتاريخ ومكان ولادة الزوجين، كما يذكر أسماء وألقاب أبوي كل من الزوج والزوجة ولا يبرم عقد زواج دون حضور للشهود فيجب ذكر إسم ولقب وعمر كل واحد من الشاهدين.

وكآخر بيان وهو استثنائي لا يكون الإ في حالات محددة وهو الترخيص بالزواج من السلطة الوصية حسب الحالات المحددة في القانون عند الاقتضاء لرجال الأمن الوطني [4] والعسكريين ورجال الدرك الوطني ذلك بحكم طبيعة عملهم، والأجانب المقميين في الجزائر.

---

[1] أنظر المادة 06 من القانون رقم 06-02 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن مهنة الموثق، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة في 2006/02/25.

[2] أنظر المادة 72 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 06.

[3] المادة 07 مكررمن أمررقم 05-02 مؤرخ في 2005/02/27 يعدل ويتمم 84-11المتضمن القانون الأسرة "يجب على طالبي الزواج أن يقدما وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة (03) أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو أي عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج".

[4] أنظر المادة 23 من مرسوم 83-481 المؤرخ في 1983/08/13 الذي يحدد الأحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الأمن الوطني، الجريدة الرسمية العدد 34، المؤرخة في 1983/08/16، ص2052.

وبتاريخ 2014/05/20 صادق مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على مشروع القانون المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية، والذي نجم عنه مراجعة سن الرشد القانونية، ورفعه إلى 19 سنة بدلا من 18 سنة، لمطابقة التشريع المتعلق بالحالة المدنية مع القانون المدني، موازاة مع إقرار صلاحية شهادة الميلاد لـ 10 سنوات كاملة، إلا عند تغيير الحالة المدنية للشخص المعني، مشروع القانون يهدف إلى تكييف التشريع المتعلّق بالحالة المدنية لمختلف التغييرات التي طرأت على القوانين ذات الصلة بموضوعه، وينبغي الإشارة إلى أن المشرع قد أغفل بيانات هامة كولي الزوجة وأن القاضي ولي من لا ولي له [1].

3. شهادة الوفاة وإجراءات إعدادها

الوفاة حالة طبيعية أخضعها المشرع الى إجراءات محددة، كما إشترط ببيانات يجب أن تكون في الوثيقة.

أوجب القانون أن تكون كل وفاة تقع فوق التراب الوطني محل تصريح وتسجيل في سجلات الحالة المدنية لدى ضابط الحالة المدنية الذي وقعت الوفاة في نطاق إختصاصه الإقليمي، إذ نصت المادة 79 من الامر14-08 المعدل والمتمم[2] على أن يتم التصريح بالوفاة في أجل أربع وعشرين (24) ساعة إبتداء من لحظة الوفاة، كما يمكن تمديد هذه المدة بالنسبة لولايات الجنوب لتصل إلى عشرون يوما.

يترتب على عدم احترام هذا الأجل تعرض الأشخاص المكلفين بالتصريح إلى عقوبات جزائية لكونهم أحد أقرباء المتوفى، إلى جانب الشخص الذي تكون له معلومات كافية عن الوفاة وموثوق بها للحالة المدنية للمتوفى والواجب أن يذكرها ضابط الحالة المدنية.

لا يقبل التصريح بالوفاة من طرف شخص شاهد الوفاة عرضا، ولم تتوفر له البيانات الكافية والغاية من ذلك تجنب التغييرات والتصحيحات التي تطرأ على هذه الوثائق.

[1] منادي مليكة، محاضرات في مقياس الحالة المدنية، غير منشورة، مقياس الحالبة المدنية، ماستر قانون الأسرة، جامعة د مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016 - 2015.
[2] أنظر المادة 79 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 06.

اذا وقعت الوفاة خارج بلدية المتوفى يتعين على ضابط الحالة المدنية الذي وقعت الوفاة في دائرة اختصاصه تحرير عقد الوفاة بناء على تصريح المكلف بها ويقوم بإرسال إشعار إلى ضابط الحالة المدنية لمكان ميلاد المتوفى ويسجل فورا بهامش السجلات، طبقا للمادة 01/81 من القانون 14-08[1].

أما اذا حدثت الوفاة داخل المستشفى أو غيره من المؤسسات العمومية يتعين على مسيري هذه المؤسسات إخطار ضابط الحالة المدنية خلال 24 ساعة من الوفاة وذلك طبقا لنفس المادة.

ويختلف الأمر بالنسبة للوفاة بسب تنفيذ حكم الإعدام يجب على أمين الضبط لجهة التي وقع فيها تنفيذ العقوبة إرسال جميع البيانات اللازمة لتحرير وثيقة الوفاة خلال 24 ساعة من تنفيذ الحكم إلى ضابط الحالة المدنية لمكان تنفيذ العقوبة وذلك طبقا للمادة 84 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم[2].

ويتعين على مسوؤل المؤسسة التصريح بالوفاة لضابط الحالة المدنية لبلدية مكان وجود المؤسسة خلال 24 ساعة من الوفاة وهو ما أقرته المادة 85 من القانون رقم 14-08 [3].

بمناسبة الحديث عن الوفاة تجدر الإشارة إلى أنه إذا وجدت آثار أو علامات تدل على أن الموت كان نتيجة عنف أو في ظروف تثير الشك، فلا يمكن دفن المتوفى إلا إذا قام ضابط الشرطة القضائية بمساعدة طبيب بتحرير محضر عن حالة الجثة والظروف المتعلقة بالوفاة ومعلومات عن هوية المتوفى طبقا للمادة 82 من الأمررقم 70-20 المعدل والمتمم وإرساله إلى ضابط الحالة المدنية لمكان الوفاة لتحرير وثيقة الوفاة وذلك طبقا للمادة 83 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم.

كما أنه في كثير من الأحيان قد يعثر على جثة في مكان ما، فإذا تم التعرف على صاحبها قام ضابط الحالة المدنية للمكان المفترض لحدوث الوفاة بتحرير وثيقة الوفاة وفي الحالة العكسية يضمن وثيقة الوفاة كل البيانات اللازمة والتي قد تتيح للغير إمكانية التعرف عليه لاحقا، فإذا حصل ذلك صححت البيانات بناء على طلب من له مصلحة أو بناء على طلب وكيل الجمهورية طبقا للمادة 88 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم[4].

وقد تحدث الوفاة على متن الباخرة أو الطائرة طبقا لنص المادة 87 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم فإنه في حالة حدوث وفاة في سفر بحري أو جوي وفي الظروف المنصوص عليها في المادة 68 أو جوي يحرر عقد الوفاة خلال الأربع والعشرين ساعة من قبل قائد الباخرة ويتم تسجيل

---

1 أنظر المادة 81 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 06.
2 أنظر المادة 84 من الأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية المرجع السابق، ص 282.
3 أنظر المادة 85 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 06.
4 أنظر المادة 88 من الأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 282.

عقود الوفاة في سجلات الحالة المدنية لأخر مكان سكنى المتوفى، أما إذا كان مسكنه مجهولا في الجزائر العاصمة [1].

أما عن البيانات التي يجب أن تتضمنها شهادة الوفاة فقد تضمنتها المادة 80 من القانون رقم 14-08 إذ يوضح في عقد الوفاة السنة واليوم والساعة والشهر ومكان الوفاة، إسم ولقب وتاريخ ومكان ولادة المتوفي ومسكنه، اسم ولقب ومهنة ومسكن أبويه، إسم ولقب الزوج الآخر، إسم ولقب وعمر ومهنة المصرح ودرجة قرابته بالمتوفى [2].

وأشارت المادة 78 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم أنه لا يمكن أن يتم الدفن دون ترخيص من ضابط الحالة المدنية مكتوب على ورق عادي دون مصاريف، ولا يمكن أن يسلم الترخيص إلا بعد تقديم شهادة معدة من قبل طبيب أو من ضابط الشرطة القضائية الذي كلف بالتحقيق في الوفاة [3].

لقد تمت الإشارة إلى الوثائق الأصلية للحالة المدنية، إلا أنه إلى جانب هذه المستندات الأصلية قد تقوم مقام هذه الوثائق الأصلية مستندات أخرى، وأقرها المشرع وقد وضعها في ظروف وآجال محددة يمكن استعمالها وتتمتع بنفس القوة القانونية للمستندات الأصلية، لأنها نسخ عن الأصل والدفتر العائلي وغيرها من المستندات الأخرى.

ثانيا: المستندات التي تقوم مقام الوثائق الأصلية للحالة المدنية

تصدرعن البلديات والهيئات القنصلية مستندات رسمية، حيث يتولى تحريرها ضباط الحالة المدنية بأنفسهم، وتحت مسؤوليتهم الشخصية، وتحل محل كل من شهادة الميلاد والوفاة وعقد الزواج، وهي النسخ المنقولة عن الأصل، الدفتر العائلي واستمارات الحالة المدنية، ويمكن أن تقدم هذه المستندات للمصالح الإدارية التابعة للدولة، وقد حددها المشرع في لائحة يبلغ عددها 14مطبوعة ويخصص لكل مطبوع منها رقم يعد مرجعا وتعتبر قائمة المطبوعات المحددة بموجب مرسوم 14-75 مؤرخ في 2014/02/17 [4]هي القائمة المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية. أنظرالملحق رقم 01

1. **النسخ المستخرجة عن الأصل:** إن سجلات أصول الوثائق المسجلة في سجلات الحالة المدنية لا يمكن نقل ولا الإطلاع عليها من أي كان ولو من صاحبها، إلا وفقا لما قرره القانون وطبقا للمادة

[1] أنظر المادة 87 من القانون رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 282.
[2] أنظر المادة 80 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 06.
[3] أنظر المادة 78 من الأمررقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 281.
[4] أنظر المادة 02 من المرسوم تنفيذي رقم 14-75 مؤرخ2014/02/17 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 11، ص6.

22 من الأمر70-20 [1]، غير أن القانون قد سمح عند الضرورة بأن تستخرج عنها نسخ طبقا للأصل تتضمن كل ما ورد في الوثيقة الأصلية، أو نسخ ملخصة فقط لما ورد فيها.

أ. **النسخة المطابقة للأصل:** هي وثيقة رسمية مثلها مثل الوثيقة الأصلية، تتضمن نقلا حرفيا شاملا لكل البيانات الموجودة في الوثيقة الأصلية كما هي مدونة في سجلات الحالة المدنية، لا تقبل إثبات العكس إلا بالطعن فيها بالتزوير [2]، ولا يجوز لضابط الحالة المدنية أن يسلم نسخة مطابقة الأصل تتعلق بميلاد مواطن أو غيره إلا لصاحب الوثيقة نفسه إذا كان راشدا، ممثله القانوني إذا كان صاحب الوثيقة قاصرا، زوج وأصول وفروع صاحب الوثيقة إذا كانت لهم مصلحة قانونية، ممثل النيابة العامة عند الاقتضاء إذا طلبها بصفة رسمية من رئيس محكمة المكان الذي تم فيه العقد وهذاما نصت عليه المادة 65 من الأمر 70-20 المعدل والمتمم [3].

ب. **النسخة الملخصة:** وهي تشتمل على جزء من البيانات الأساسية المدونة في الوثيقة الأصلية الموجودة في سجلات الحالة المدنية، ويمكن لكل شخص أن يطلبها من أمناء سجلات الحالة المدنية بما في ذلك الوسيلة الالكترونية، ما عدا الاستثناءات الواردة في المادة 65 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم، ولهذه الوثيقة قوة ثبوتيه حيث أنها تتضمن كتابة تسليمها وتوقيع وختم السلطة التي سلمتها غير أنه عند تقديمها أمام سلطات أجنبية ينبغي التصديق عليها ما لم ينص على خلاف ذلك في المعاهدات الدولية، كما يجوز تسليم ملخصات عن النسخة الحرفية لهذه الوثيقة ولقيود الموضوعة عن هامشها، باستثناء كل ما يتعلق بالأوراق المقدمة لضابط الحالة المدنية الذي تولى تحريرها بحضور الشهود، ولهذه الملخصات قوة ثبوتية ما لم يطعن فيها بالتزوير.

وفي حال ما إذا وجدت الرغبة في أن تتضمن هذه الوثيقة اسم ولقب ومهنة وموطن كل من أم وأب صاحب الوثيقة ينبغي تقديم طلب مكتوب وموقع إلى رئيس المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها البلدية التي سجلت في سجلاتها الوثيقة الأصلية، للحصول على إذن يقدمه لضا بط الحالة المدنية، غير أن هذا الإذن لا يسري على ورثة صاحب الوثيقة أو الإدارات العامة.

2. **بطاقة واستمارات الحالة المدنية:** هي نسخة ملخصة جدا لا ترقى إلى مرتبة النسخة المطابقة الأصل ولا إلى النسخة الملخصة ولا تتمتع بأية قوة ثبوتيه، يتم تسليمها إلى كل من يطلبها كيفما كانت علاقته بصاحبها، كونها لا تتضمن سوى البيانات المذكورة في النسخة الملخصة، كما أنها لا تحتاج إلى توقيع ضابط الحالة المدنية إذ يكفي أن يوضع عليها خاتم البلدية التي حررتها، وتنقسم

---

[1] أنظر المادة 22 من الأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 276.
[2] والي حورية، المرجع السابق، ص 23.
[3] أنظر المادة 65 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 279.

هذه الاستمارات إلى نوعين: يختص النوع الأول بأعضاء الأسرة مجتمعين وهم الزوج والزوجة والأولاد ويتعلق بالوفاة والطلاق والميلاد وتسمى الاستمارة العائلية للحالة المدنية، أما النوع الثاني يخص فردا بعينه ويتعلق ذلك بالميلاد والزواج والطلاق وتسمى الاستمارة الفردية للحالة المدنية وهذه الوثيقة ألغيت بمرسوم 14- 75[1] متعلق بتحديد قائمة الوثائق الحالة المدنية.

أجاز القانون أن تقدم استمارات الحالة المدنية إلى كل الإدارات والمصالح والمؤسسات العامة، غير أنه منع قبولها في بعض الحالات وقرر وجوب تقديم ملخصات الوثائق الرسمية دون سواها فبخصوص جواز سفر يجب تقديم وثيقة الميلاد عند الطلب ولا تقبل الاستمارة العائلية ولا الفردية [2]

3. **الدفتر العائلي:** يعرف بأنه مستند رسمي أنشى بوجب المادة 113 من الأمررقم 70-20 المعدل والمتمم، ينظم الحالة المدنية لجميع أفراد الأسرة، وهو عنوان للزواج الشرعي يثبت قران الزوجين، يتضمن ما يلي ملخص وثيقة عقد الزواج بالنسبة للزوجين، ملخصات وثائق ميلاد الأولاد، ملخصات وثائق وفاة الأولاد وملخصات وثائق وفاة الزوجين.

ويسلم الدفتر العائلي للزوجين بعد إتمام الزواج من طرف ضابط الحالة المدنية كإثبات لقرانهما وفق ما تضمنته المادة 112 من الأمر 70- 20 المعدل المتمم[3]، غير أنه هناك حالات خاصة لتسليم نسخ أخرى للدفتر العائلي تتمثل في:

أ- **حالة الطلاق:** يمكن تسليم دفتر ثاني طبقا للمادة119 من الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم، في حالة الطلاق لإحدى الزوجين بناء على طلبه شرط أن يكون هذا الطلاق مؤشرا عليه في وثائق الحالة المدنية، كما يجب أن يحمل الدفتر الثاني في صفحته الأولى عبارة دفتر ثان مسلم بعد الطلاق.

ب- **حالة الضياع أو السرقة أو الإتلاف:** طبقا للمادة 120 من الأمر 70-20 المعدل والمتمم[4] يجب على رب الأسرة أن يصرح بذلك لدى الشرطة أو الدرك، التي تتولى تسليم وصل للمصرح وعلى إثراستظهار هذا الوصل يمكنه الحصول على دفتر ثاني، يقيد في صفحته الأولى عبارة دفتر ثاني بعد ضياع الأول، يتضمن كل البيانات والملخصات في الدفتر الأول.

---

[1] أنظر المادة 02 من المرسوم تنفيذي رقم 14-75 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، المرجع السابق، ص6.
[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص252.
[3] أنظر المادة 112 من القانون رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص284.
[4] أنظر المادة 120 المرجع نفسه، ص 285.

وينبغي في هذا الصدد، طرح تساؤل يتعلق فيما إذا كان من الجائز أن يتضمن الدفتر العائلي بيانات الطفل المكفول، أي هل يمكن تسجيل الأطفال المكفولين في الدفتر العائلي؟

إن الدفتر العائلي يعتبر بمثابة سجل يعبر عن الحالة المدنية من خلال مختلف العقود التي يتضمنها مع اقتصاره على عائلة واحدة ولو تم تسجيل الطفل المكفول لفقد الصفة الجوهرية له، لذلك فلا يمكن تسجبل الطفل المكفول في الدفتر العائلي للشخص الكفيل لأن القانون والشرع لا يعطيه الحق في ذلك [1].

ويمكن القول أنه مادامت الوثائق التي يتضمن الدفتر ملخصاتها قد حررت وفقا لأحكام القانون فإن الدفتر تكون له نفس القوة الثبوتية التي للوثائق الأصلية المدونة في سجلات الحالة المدنية ويكون حجة تجاه السلطات الإدارية وغير الإدارية إلى أن يطعن فيه بالتزوير، وهذه الحجية لا تقتصرعلى ملخصات الوثائق التي يتضمنها الدفتر العائلي فقط بل تتعداها لتشمل كل البيانات الهامشية التي أدرجت فيه [2].

ثالثا: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

إن مع التطور السريع الذي يعرفه المجتمع الجزائري وتغيير التركيبة البشرية للمواطن وهو اليوم المواطن المثقف المتتبع لأموره بصفة مباشرة، فهو العضو المشارك للإدارة ويقف على تحسين أدائها، لذا قام المشرع الجزائري بتنظيم هذه العلاقة بتنظيم لقاءات وذلك بهدف تقريب المواطن من الإدارة ضمن ورشات كبرى باشرتها الدولة نتجت على اثرها توصيات من شأنها تسهيل الأمور ورفع العوائق البيروقراطية.

ومن بين هذه الاجراءات المشجعة على رفع الغبن على المواطن والإسراع في تقديم له خدمة جيدة وهو تأسيس السجل الوطني الآلي لما له من أهمية كبيرة، فعن طريق هذا السجل يمكن المحافظة على وثائق الحالة المدنية من كل تلف وفساد جراء كثرة الإستعمال.

فهو إجراء حديث تعمل به الكثير من الدول المتطورة، ومواكبة لهذا التطور كان لزاما وضع أسس لهذا السجل وتكوين ضباط الحالة المدنية، لأنه حتى وإن كان وسيلة جديدة فإنه لا يعفى ضابط الحالة المدنية من المسؤولية.

[1] نعمان عبد القادر، ضرورة إعادة النظر في نظام الحالة المدنية، مذكرة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الثامنة عشر، الجزائر، 2010/2007، ص 33.
[2] والي حورية، المرجع السابق، ص 25.

1. دوافع تأسيس السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

تم تأسيس السجل الوطني الآلي طبق للمادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08 والمتعلق بالحالة المدنية[1] انطلق العمل بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ابتداء من تاريخ 15 فيفري 2014 بناء على تعليمة وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية تحت رقم 1435وذلك من أجل تحسين الأداء الإداري وتقديم الإدارة من المواطن الذي يؤدي إلى تسريع وتسهيل في إجراءات الحصول على الوثائق الإدارية من أي مكان دون التنقل إلى بلدية أصل العقد.

2. أهمية السجل الوطني

تم الترخيص لجميع ضباط الحالة المدنية للبلديات على مستوى القطر الوطني بإمضاء وتسليم شهادات الميلاد والزواج والوفاة بالإعتماد فقط على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يحتوي هذا السجل على جملة العقود المحررة في سجلات الحالة المدنية ومن ثم تخزينها داخل أقراص صلبة على مستوى قواعد البيانات محلية وأخرى مركزية معدة مسبقا لهذا الغرض ومزودة ببرمجيات آلية معدودة ومحددة لهدف تنفيذٌ أوامر مضبوطة هي في أساسها جملة أعمال الحالة المدنية (تحرير عقود - تصحيح الأخطاء - إلحاق البيانات الهامشية) ، وبالتالي فالسجل الوطني الآلي يحتوي على تجميع قاعدة بيانات الحالة المدنية لمجموع بلديات الوطن وعددها 1541 بلدية[2].

والنتيجة من هذه العملية هي عصرنة الإدارة وتطوير المرفق العام والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يسمح بتأهيل وتكوين العنصر البشري، وفي المستقبل سيكون بمقدور المواطنين الجزائريين استخراج وثائق الحالة المدنية من الانترنت بشكل مباشر، إلى أن الإصدار المرتقب لقانون التوقيع الإلكتروني سيمكن من خدمة السجل الوطني الرقمي للحالة المدنية[3].

وبهذا تخرج الحالة المدنية من التسيير التقليدي إلى العصري وبهذا يتم التخفيف العمل على الموظف وتخفيف من معاناة المواطن.

---

[1] أنظر المادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.

[2] علال طحطاح، المؤتمر الدولي، النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع- تحديات- أفاق، مداخلة بعنوان السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الإلكتروني ومعوقاته، أيام 16- 17ديسمبر2018.

[3] المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات، مواصلة مناقشة القانون المعدل والمتمم رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، محضر الجلسة العلنية 20 المنعقدة يوم الإثنين 2016/11/21، رقم 263، ص 06.

3. مراحل تسجيل العقود في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

تنص المادة 25 مكرر 1 من قانون رقم 14-08 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 والمتعلق بالحالة المدنية [1] على وجوب إرسال نسخة عن كل عقد سجل بسجلات الحالة المدنية أو تصحيح أو بيان هامشي إلى السجل الوطني الآلي، وتمر عملية تسجيل العقود بالسجل الوطني الآلي بعدة مراحل أهمها.

أ. **المرحلة الأولى:** تسجيل العقود والبيانات الهامشية والتصحيحات بالسجلات الحالة المدنية المتداولة والمحفوظة بالبلدية.

ب. **المرحلة الثانية:** إجراء عملية المسح الضوئي للعقد المسجل والعقد الذي الحق به بيان هامشي أو تصحيح.

ج. **المرحلة الثالثة:** حفظ وتخزين العقد المسموح ضوئيا بملف الصور في قاعدة المعطيات المحلية للبلدية على مستوى الخادم (serveur) وإستبدال تلك التي أجريت عليها التصحيحات أو ألحقت بها بيانات هامشية ثم حجز المعلومات الممسوحة ضوئيا قاعدة بيانات البلدية.

د. **المرحلة الرابعة:** توزيع البيانات على قاعدة المعطيات الولائية من خلال مركز التحويل (poste de transfert) التي تقوم بجمعها وتحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية لتشكل بذلك السجل الوطني الآلي الذي يمكن من خلاله تسليم الشهادات على مستوى (poste de délivrances) [2].

وهو ما جاءت به المادة 25 مكرر 3 من قانون رقم 14-08 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 وبالتالي يتم تجميع قواعد المعطيات البلدية الممسوحة والمحجوزة على مستوى الولاية أسبوعيا التي بدورها تحولها إلى السجل الوطني الآلي.

4. البرمجيات الموضوعة في خدمة نظام السجل الوطني

لقد وضعت الجهات المركزية المسؤولة برمجيات على مستوى البلديات يتم تنصيبها على مستوى الخادم وتجهيزات الإعلام الآلي الملحقة به فعملية الحجز تتم من خلال الشبابيك الموصولة بالخادم حيث إن عملية حجز عقود الحالة المدنية تخزن أليا قاعدة البيانات وتتم عملية الرقمنة انطلاقا من السجلات الممسوحة ضوئيا.

---

[1] أنظر المادة 25 مكرر1 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.

[2] مراد شيحاوي، النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر، بلدية البوني دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة التكوين مابعد التدرج المتخصص، جامعة 8 ماي 45، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، السنة الجامعية 2017-2018، ص86، 87.

حيث توجد برامج لحجز عقود الحالة المدنية وتوجد برامج أخرى للطباعة وبرامج أخرى متصلة مباشرة مع الخادم الرئيسي على مستوى الوطن مثل برامج شهادة الإقامة وتسجيلات الحج عبر عنوان (IP) وطني.

كما يقوم المستخدم بحماية الحواسيب والخادم بإعدادات الجدار الناري المدموجة في (ويندوز) ووضع مضادات الفيروسات بمختلف أنواعها وأخذ نسخ احتياطية للبرامج والملفات ونسخة كاملة (للويندوز) المثبت إن اقتضى الأمر وسنتحدث عن هذا الفرع في النقاط التالية:

أ. برامج تسليم الشهادات

تسمح هذه البرامج المثبتة على أجهزة الحواسيب الموضوعة على مستوى الشبابيك كمراكز لتسليم الشهادات مباشرة من خلال قاعدة البيانات المحجوزة مسبقا عن النسخ الممسوحة ضوئيا عن السجلات الحالة المدنية والتي تعتبر صورة عن السجل الأم.

فبمجرد إدخال السنة ورقم العقد ومكان إبرام العقد والشهادة وفي ظرف وجيز جدا نحصل على المعلومات المحجوزة وان تعذر ذلك فيكمن البحث باللقب والإسم، وبالتالي يمكننا استخراج وتسليم الشهادات لأي مواطن مهما كان مكان ميلاده على مستوى أي بلدية عبر التراب الوطن[1].

ب. برامج التبليغ عن الأخطاء المحتملة

حيث تم التبليغ عن ورود الخطأ في الشهادة المراد تسليمها بعد أن يكون قد صرح به صاحب الشهادة وهنا يقوم عون الشباك بالتبليغ عن الخطأ إلى السجل الوطني من خلال هذه البرمجية وإعلام هذه البرمجية وإعلام المواطن حيث إذا كان الخطأ مادي من طرف عون الحجز فان الخطأ يتم تصحيحه آليا خلال هذه المدة على مستوى القاعدة المركزية للبيانات وبالتالي يظهر العقد دون خطأعلى مستوى كل بلديات الوطن [2].

أما إذا كان الخطأ على مستوى السجل الأصلي فعلى المواطن انتظار انتهاء الإجراءات القضائية للتصحيح هذا الخطأ ومن ثم يسجل على مستوى بلدية الميلاد التي تتولى فيما بعد نقله إلى السجل الوطني، فالإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي

---

1 مراد شيحاوي، المرجع السابق، ص88.
2 مراد شيحاوي، المرجع نفسه، ص 88.

للحالة المدنية لا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكن الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني[1].

الفرع الثاني: طرق مسك السجلات الإدارية وكيفية تجديدها وإعادة بناءها

كل السجلات التي تناولناها في الفرع الأول تمر بمجموعة من المراحل والاجراءات ألزم المشرع بها ضابط الحالة المدنية فتح وحفظ وختم هذه السجلات، كما بين المشرع الجزائري كيفية تجديدها واعادة بناءها اذا تعرضت لتلف سواء كان كلي أو جزئي، وهذا للحفاظ على البيانات الخاصة بالموطن .

أولا: طرق مسك سجلات الحالة المدنية

وثائق الحالة المدنية المدونة في هذه السجلات وهي المنصوص عليها في المادة 06 و07 من قانون الحالة المدنية والمتمثلة في سجل وثائق الميلاد وسجل وثائق الوفيات وسجل وثائق عقود الزواج، تعتبر من الوثائق الرسمية التي لها القوة الإثباتية والتي تقبل الطعن فيها ولا تقبل إثبات عكس ما تضمنته فإن المشرع قد أحاطها بإجراءات معينة[2].

يعد كل سجل من نسختين وترقم السجلات من الصفحة الأولى إلى الأخيرة، كما يحتوي كل سجل على هامش لوضع البيانات الهامشية، حيث تسجل العقود في السجلات بالتتابع دون أي بياض أو كتابة بين السطر، ويصادق ويوقع على عملية الشطب والإلحاق بنفس الطريقة التي يوقع بها مضمون العقد ولا يكتب أي شيء.

كما يؤشر رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله على كل ورقة هذا ما أشارت إليه المادة 07 السالفة الذكر، يحرر رئيس المحكمة أو القاضي محضر افتتاح السجل ويثبت هذا المحضر في السجل وتحدد فيه عدد الأوراق المكتوبة[3]، تختتم السجلات وتقفل من قبل ضابط الحالة المدنية عند انتهاء كل سنة، وتودع بمحفوظات البلدية في الشهر الموالي للأقسام، وترسل نسخة ثانية إلى كتابة ضبط المجلس القضائي قبل 15 فبراير من كل سنة حسب نص المادة 09 من قانون الحالة المدنية لسنة 2014.

[1] أنظر المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم 15- 204، مؤرخ في 27 /2015/07 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد41، ص 16.

[2] مرابط يحي، المرجع السابق، ص 14.

[3] علال طحطاح، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة، مطبوعة الحالة المدنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مخبر نظام الحالة المدنية، السنة الدراسية 2017-2018.

تودع الوكالات والأوراق التي يجب أن تبقي ملحقة بوثائق الحالة المدنية بعد التوقيع عليها من قبل الشخص الذي قدمها وضابط الحالة المدنية في كتابه ضبط المجلس القضائي مع النسخة الثانية للسجلات التي يجب أن تودع لدي كتابة الضبط وهذا حسب نص المادة 10 من قانون الحالة المدنية لسنة 1970.

يتم إرسال نسخة رقمية من العقود المدونة بهذه السجلات إلى مصلحة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المنشأ بمقتضي تعديل 2014، ويدخل ضمن محاولة إصلاح الخدمة العمومية وترقيتها في سبيل تفعيل هذا السجل يجب على البلدية وملحقاتها، وأيضا البعثات الدبلوماسية والقنصلية إرسال نسخة رقمية للسجلات كل سنة إلى وزارة الداخلية.

وهذا يفيد بالضرورة إنشاء سجل محلى رقمي للحالة المدنية سواء على مستوي البلديات أو البعثات الدبلوماسية فلا يمكن إرسال السجل إلا بعد إنشائه.

يتضمن السجل الوطني الرقمي كافة العقود المشار إليها في المادة 06 من قانون حالة المدنية لسنة 2014، أي عقود الميلاد والزواج والوفاة، كما يتضمن كافة الإغفالات والتعديلات والتسجيلات والتصحيحات التي تتم وفق أحكام قانون الحالة المدنية.

يمكن لكل شخص أن يطلب من أمناء سجلات الحالة المدنية نسخا من العقود المسجلة [1] فيها بما في ذلك نسخة إلكترونية مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة 65 من قانون الحالة المدنية لسنة 14-08 التي يمكن أن نستنتج من خلالها أنه فيما يخص النسخ المطابقة لأصل وثيقة الميلاد لا يمكن لغير المعني شخصيا، أو وكيل الجمهورية، أو أصول المعني بالنسخة كالأب والأم والأجداد وإن علو، أو الفروع المباشرين لهم أي الأبناء والبنات دون غيرهم أو الزوج أو الزوجة حسب الحالة، أما بالنسبة للوصي عن القصر أو الممثل الشرعي كالمحامي الموكل لذلك أو الوكيل بشكل عام، أو النائب الحصول على تلك النسخ إلا بموجب رخصة مسلمة من رئيس المحكمة الكائن محلها عقد المعني [2].

أما بالنسبة لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالإضافة إلى الشكليات السابقة الذكر، فإنه يتعين عليهم إرسال نسخة من السجلات إلى الوزارة الخارجية في نهاية كل سنة بعد التأكد من مراعاة كافة الإجراءات القانونية بما في ذلك التوقيع على السجلات عند ختمها [3].

يتم تسليم ضابط الحالة المدنية للبلديات والمحلقات الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية نسخة رقمية مطابقة لأصل العقود الرسمية المحفوظة مركزيا.

1 المادة 11 من القانون 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.
2 علال طحطاح، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة، المرجع السابق، ص79.
3 بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص81.

إن وضع اختصاص وطني لضابط الحالة المدنية يعد آلية حقيقية للتسهيل على المواطنين في قضاء مصالحهم وتقريبهم من الإدارة [1].

ثانيا: حفظ سجلات الحالة المدنية والاطلاع عليها

يلزم ضباط الحالة المدنية بحفظ سجلات الحالة المدنية [2] وصيانة الوثائق الملحقة بالسنة الجارية، حسب نص المادة 19 من نفس القانون.

وهم يسهرون على حفظ السجلات الأصلية التي بين أيديهم، أما كتاب ضبط رؤساء المجالس القضائية فيتولون حفظ السجلات الأصلية الثانية والأوراق الملحقة الخاصة بالسنوات السابقة للسنة الجارية وهذا حسب نص المادة 20 من نفس القانون.

كما يجب أن تحفظ سجلات الحالة المدنية بمركز البلدية وفي كتابة الضبط لمدة مائة سنة ابتداء من تاريخ من تاريخ اختتامها، وبعد هذا الأجل ترسل سجلات كتاب الضبط تحت رقابة النواب العاملين والولاة إلى محفوظات الولايات حيث تحفظ نهائيا حسب نص المادة 21 من نفس القانون.

بالنسبة الاطلاع على السجلات منعت المادة 22 من قانون الحالة المدنية لسنة 1970 للاطلاع المباشر عليها من قبل الأشخاص غير أعوان الدولة المؤهلين لهذا الغرض فقد أخضعت إجراءات الاطلاع على السجلات التي ترجع إلى أكثر من مئة سنة إلى القواعد التي تنظم الاطلاع على محفوظات البلدية [3].

بينما ألزمت المادة 23 من قانون الحالة المدنية لسنة 2014 أمناء السجلات على وضعها تحت تصرف الأشخاص الآتي ذكرهم (النواب العامون ووكلاء الجمهورية والولاة وممثلوهم والإدارات التي تحدد بموجب مرسوم).

وهناك جهات أخري أجاز المشرع لها الاطلاع على سجلات الحالة المدنية والمذكورين في نص المادة 24 من قانون الحالة لسنة 1970 وهم:

- الجهات القضائية عندما يؤمر بإرسالها بموجب قرار قضائي.
- النواب العاملين أو القضاة المندوبين منهم للقيام بمراقبتهم سنويا.

---

[1] علال طحطاح، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة، المرجع السابق، ص 83، 82.
[2] المادة 19 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.ص 276.
[3] علال طحطاح، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة، المرجع السابق، ص 84.

وعلى النائب العام شخصيا أو وكلائه التحقق من وضع السجلات وتحرير محضر ملخص بشأنها، في جميع الأحوال عند إيداعها لدى كتابة الضبط وهذا طبق لنص المادة 25 من نفس القانون.

كما ألزمهم القانون أن يثبتوا المخالفات فيما إذا ارتكبت من قبل ضباط الحالة المدنية وأن يطلبوا معاقبتهم طبقا للنصوص القانونية المعمول بها [1].

ثالثا: ختم سجلات الحالة المدنية

عند نهاية كل سنة يوقف التسجيل في سجلات الحالة المدنية بصفة نهائية، فلا يسمح العمل بها في السنة المقبلة حيث انها مخصصة الى السنة السارية وفقط، ويكون ذلك من قبل ضابط الحالة المدنية وهو الرجل المسؤول على هذه السجلات دون غيره، وحدد المشرع تاريخ ختم السجلات وذلك في بنهاية اليوم الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر من العام الجاري، ولم يحدد الساعة ولكن نهاية اليوم تكون بنهاية الساعة الثانية عشر ليلا، ، كما أخضع هذه العملية أي ختم السجلات المدنية الى مجموعة من الاجرءات يجب على ضابط الحالة المدنية التقيد بها وإلا اعتبرت كل ما يقوم به مخالفا للقانون ومن بين هذه الإجراءات مايلي:

1. يجب أن يحرر محضر باختتامها يتضمن عدد الوثائق المدونة على السجل، تودع إحدى نسختيها في محفوظات البلدية، وترسل النسخة الأخرى إلى كتابة الضبط القضائي المحلية، خلال شهر على الأكثر من ختمها.
2. التوكيلات وغيرها من الأوراق الأخرى التي تقدم من طرف المواطنين عند تسجيل العقود، فإنها تبقي ملحقة بوثائق الحالة المدنية بعد توقيعها من طرف ضابط الحالة المدنية والشخص الذي قدمها في كتابة الضبط لدي المجلس القضائي والنسخة الثانية من السجلات.
3. لا يجوز طلب نسخة مطابقة للأصل من العقود المدخلة إلا بموجب رخصة مسلمة دون نفقة من قبل رئيس محكمة المكان الذي تم فيه العقد، بناء على طلب كتابي من المعني بالأمر استنادا للأشخاص المذكورين سابق في المادة 65 من قانون الحالة المدنية لسنة 1970[2].

رابعا: تجديد وإعادة بناء سجلات الحالة المدنية

أوجب الأمر رقم 70-20 المعدل والمتمم بمقتضى أحكام المادة السادسة منه [3]، تسجيل عقود الحالة المدنية في ثلاثة سجلات، وأناط بضابط الحالة المدنية مسؤولية مسكها وحفظها ويتوجب عليه

[1] علال طحطاح، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة، المرجع السابق، ص 81،80.
[2] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص83.
[3] أنظر المادة 06 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.

توفير كافة الشروط الضرورية للاعتناء بهذه السجلات وضمان أمنها .لأن للمواطن الحق في استخراج نسخة يتم نقلها عن هذه السجلات مما يجعل الرجوع إليها والعمل بها في كثير من الأحيان غير صالحة للاستعمال وقد تكون معرضة للتلف الكلي أو الجزئي سواء بفعل فاعل أي نتيجة عمليات تخريبية، أو بفعل الطبيعة أي نتيجة كارثة طبيعية أو بسبب الحرب، ونظرا لأهمية هذه السجلات بالنسبة للفرد والمجتمع، وحاجة المواطنين للرجوع إليها لإثبات حالتهم المدنية فإنه لابد من تجديدها أو إعادة إنشائها متى تطلب الأمر ذلك، على أن كل حالة تتطلب إتباع إجراءات معينة [1] وذلك كمايلي:

1. تجديد السجلات في حالتي التلف الجزئي والتلف الكلي

هنا يتم التمييز بين التمييز في حالة التلف الجزئي، والتجديد في حالة التلف الكلي.

أ. **تجديد سجلات الحالة المدنية المتلفة جزئيا:** قد تتعرض النسخة الأصلية لسجلات الحالة المدنية المتواجدة على مستوى البلدية نتيجة التداول والاستعمال اليومي لها إلى التلف، لذا فلتجديدها ينبغي القيام أولا بتحديد نوعية السجلات والسنة التي أعدت فيها، إضافة إلى طلب سجلات من المطبعة المعينة من وزارة الداخلية، كما يتعين ترقيم هذه السجلات والتأشير عليها من قبل رئيس المحكمة المختص إقليميا وبعدها يتولى ضباط الحالة المدنية تعيين أعوان يكلفهم بعملية النسخ أو النقل الحرفي لمضمون الوثائق وبعدها يتم عرض السجلات الجديدة على رئيس المحكمة للمصادقة عليها، على أن الاحتفاظ بالنسخة الأصلية المتلفة في أرشيف البلدية.

ب. **تجديد السجلات المتلفة كليا:** قد يطال النسخة الأصلية لسجلات الحالة المدنية الموجودة على مستوى البلدية تلف كلي ولتجديدها لابد من القيام بكل الإجراءات الخاصة بالسجلات المتلفة جزئيا بالإضافة إلى طلب ترخيص من النائب العام لدى المجلس القضائي يتضمن عملية التجديد.

وبصفة استثنائية يمكن وبترخيص من النائب العام، نقل النسخة الثانية الموجودة بمقر المجلس القضائي، إلى مقر البلدية أو الولاية لأجل النسخ وذلك بقصد الاقتصاد في النفقات لاسيما إذا كانت البلدية بعيدة عن مقر المجلس القضائي، مع ضرورة الالتزام بتوفير الظروف الأمنية اللازمة [2].

2. إعادة بناء سجلات الحالة المدنية التي أتلفت كليا

إذا طال هذا التلف النسختين الأصليتين بعد كارثة أو نتيجة أعمال حربية فقد أحالت المادة 43 من القانون رقم 14-08 [1] إلى المرسوم 71-155، فبمقتضى المادة الأولى [2] فإن عقود الحالة المدنية

[1] موقاري الربيع، دور ضابط الحالة المدنية في تسجيل العقود ومسك السجلات وتجديدها، مداخلة ملقاة في اليوم الدراسي حول الحالة المدنية، المنعقد ب 2008/04/20 بمجلس قضاء قسنطينة، الجزائر، 2008.
[2] موقاري الربيع، المرجع السابق.

التي تكون نسختاها الأصليتان قد أتلفتا نتيجة كارثة أو حوادث حرب يعاد إنشاؤها وبصفة إلزامية بالنسبة للعقود التي يرجع تاريخها إلى ما يقل عن 80 عاما من العام الذي وقعت فيه الكارثة من عناصرها.

أما العقود التي يرجع تاريخها إلى أكثر من ذلك، فيعاد إنشاؤها بناء على طلب المعنيين استنادًا إلى خلاصات رسمية، وبناء على تصريحات الأشخاص المعنيين أو شهادات الغير وعلى الوثائق المدعمة لها كالدفاتر العائلية، كما يستند أيضا إلى المستشفيات والمقابر وجداول الوفيات ووثائق الولايات والمحاكم، والبلديات، والتربية الوطنية، ومكاتب التجنيد ومصالح الإحصاء وكل ورقة قد تشتمل على عقود الحالة المدنية.

وتسند عملية إعادة إنشاء سجلات الحالة المدنية إلى لجان محلية حددت بوجب المرسوم رقم 71-156 وهذا ما نصت عليه المادة 44 من القانون رقم 14- 08، هذا على مستوى تراب الجمهورية، أ ما في الخارج فقد نظم هذه الأحكام المرسوم رقم 72-142 المتضمن كيفية إنشاء السجلات في مراكز القنصلية[(3)].

[1] أنظر المادة 43 من قانون 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 05.

[2] أنظر المادة 01 من الورسوم 71- 155، المؤرخ في 10ربيع الثاني 1391، الموافق ل 1971/06/03، المتضمن كيفيات إعادة إنشاء العقود المتلفة من جراء كارثة أو حادث حرب، الجريدة الرسمية العدد 47، ص 15.

[3] المرسوم رقم 72-142 المؤرخ في 16 جمادى الثانية 1392، الموافق ل 27 يوليو1972، المتعلق باللجنة الوزارية المشتركة المكلفة لإعادة إنشاء عقود الحالة المدنية الضائعة أو المتلفة والمحررة من قبل المراكز الدبلوماسية أو القنصلية، الجريدة الرسمية العدد 63، ص972.

خلاصة الفصل

يعد نظام الحالة المدنية من بين أهم المصالح المتواجدة على مستوى كل بلدية في القطر الجزائري فقد أولاه المشرع الجزائري إهتماما كبيرا بوضع قواعد قانونية تنظمه منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا.

فهو النظام الذي حاول من خلاله الإستعمار الفرنسي طمس شخصية المواطن الجزائري فحاولة وضع نظام خاص بمواطنيه، الإ أنه بعد الإستقلال قد أصدر المشرع الجزائري قانون الحالة المدنية بموجب الأمر 70-20 وبعدها القانون 14-08.

فإن نظام الحالة المدنية بشكل عام يحدد معالم هوية كل مواطن وهو ذاكرة الدولة لأنه يتابع الشخص منذ ولادته إلى غاية وفاته ويرافقه في حياته بكل تفاصيلها، ويقوم نظام الحالة المدنية على أسسين هامين، الأساس البشري والأساس التقني، ويتمثل الأساس البشري في ضباط الحالة المدنية وأهم الاختصاصات التي يقومون بها، أما الأساس التقني يتمثل في الوسائل كالسجلات الحالة المدنية والسجل الوطني الآلي.

تم معالجة نظام الحالة المدنية بمقتضى مجموعة من القوانين التي يتقيد بها موظفو البلدية بشكل عام، وضباط الحالة المدنية بشكل خاص التي تسمح لهم بإدارة نظام الحالة المدنية.

فقد أوكل القانون مهمة تسيير الحالة المدنية إلى ضباط معتمدين بقوة القانون، ومكنهم من تفويض مهامهم في بعض الاختصاصات إلى موظفين بالبلدية مؤهلين ولكن تحت مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره الممثل القانوني للبلدية

وكان يعاني نظام الحالة المدنية الى عدة صعوبات من خلال إعتماد الأسلوب التقليدي في قيد السجلات وحفظها يدويا، فكان لزاما على الدولة السعي الى عصرنته وفقا للتكنولوجيا الحديثة وذلك لربح الوقت والجهد وتقديم خدمة أفضل للمواطن، لأنه قطاع حساس يتعامل مع جميع فئات المجتمع دون تمييز ودون أية تفرقة فالكل مطالب بالوثائق الحالة المدنية لذلك لابد من إدارة هذه المصلحة إدارة واعية ومسؤولية.

مع تطور العلم والتكنولوجيا أصبح من الضروري إنشاء نظام حالة المدنية متطورالذي سيسّاعدنا على التخطيط الجيد لمسايرة النمو الاقتصادي والديمغرافي.

الفصل الثاني

أنواع الرقابة على أعمال الحالة المدنية

الفصل الثاني: أنواع الرقابة على أعمال الحالة المدنية

خول المشرع الجزائري ضابط الحالة المدنية صلاحيات واسعة أثناء تأدية مهامهم باعتبار مصلحة الحالة المدنية مرفقا حيويا وحساسا ، فكلما ارتكب ضابط الحالة المدنية خطأ سيؤدي إلى خلل بهذه المصلحة، ويرتب مسؤولية ضابط الحالة المدنية مهما كان نوع الخطأ المرتكب، وفي حالات أخرى قد تكون هناك أخطاء ولا يكون ضابط الحالة المدنية متسببا فيها فتعود إلى أسباب مختلفة كأن يكون المواطن المعني صرح بمعلومات خاطئة أدت بإدراجها في الوثائق الرسمية، فهنا تختلف مسؤولية ضابط الحالة المدنية عن الحالة الأولى.

إن ضابط الحالة المدنية موظف يخضع للسلطة الرئاسية التي تتولى سلطة الإشراف والتوجيه على أعماله، كما أن لها سلطة العقاب إذا أرأت أن الأخطاء المرتكبة متعمدة و متكررة، وبما أن الحالة المدنية هي إحدى المصالح الداخلية للبلدية التي تعد مرفقا عاما يقدم خدمة عامة للمواطن ويسهر على تقديمها في أحسن وجه، فكل ما يصدر من عندها من وثائق يشكل حياة مواطن وبالتالي لابد من المحافظة على حقوقه، لذا كان لابد من وضع جهاز آخر وهو جهاز القضاء وهو الجهاز الأكثر قدرة وتمكنا من مراقبة أعمال الحالة المدنية، وقد تتمثل هذه الرقابة ليس حتما في الردع ولكن في التصحيح والتعديل والإلغاء، كما قد تترتب المسؤولية على أعمال ضابط الحالة المدنية ونظرا لأهمية الرقابة وما يترتب عنها من أنواع مختلفة من المسؤولية، نظم المشرع الجزائري مسؤولية ضابط الحالة المدنية عن كل مهامه وصلاحياته، فكل أعماله خاضعة لرقابة قانونية.

أقر قانون الحالة المدنية 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20 الرقابة على أعمال ضابط الحالة المدنية، وهي نوعان رقابة إدارية، ورقابة قضائية.

نحاول من خلال الفصل الثاني من هذه المذكرة معالجة أنواع الرقابة على أعمال ضابط الحالة المدنية، بدءا بالرقابة الإدارية التي تتمثل في رقابة الوالي ووزير الداخلية (مبحث أول)، ونتطرق إلى الرقابة القضائية والتي يمارسها كل من النائب العام ورئيس المحكمة (مبحث ثان).

المبحث الأول: الرقابة الإدارية على أعمال ضابط الحالة المدنية

يقصد بالرقابة الإدارية في القانون الإداري، أنها ذلك النوع من الرقابة الذي تقوم به السلطة الوصية على أعمال موظفيها، وهي رقابة داخلية مقارنة مع أنواع الرقابات السابقة التي تعتبر خارجية بالنسبة للإدارة، كما أنها تمارس من طرف أجهزة إدارية على أجهزة إدارية [(1)].

تلعب الرقابة المبسوطة على الإدارة العامة دورا مهما في إحترام مبدأ المشروعية وسيادة القانون، ويشبه النظام الرقابي الجهاز العصبي الذي يعمل على تحسب مواطن الخطأ ومن ثم تجنبها وتفاديها في الوقت المناسب [(2)].

وكما سبق الإشارة إليه أن البلدية جهاز محلي يخضع إلى الرقابة المباشرة للوالي باعتباره الجهة الوصية والذي بدوره يخضع إلى رقابة الوصاية، فالرقابة الإدارية على أعمال ضابط الحالة تتمثل في رقابة الوالي في مجالات معينة (مطلب أول)، ورقابة وزير الداخلية (مطلب ثان).

المطلب الأول: مجالات رقابة الوالي على أعمال الحالة المدنية

يقوم التنظم الإداري في الجزائر على نظامين مختلفين وهما النظام المركزي والنظام اللامركزي المتمثل في الولاية والبلدية وهما أساس الإدارة الإقليمية على مستوى الإدارة المحلية.

وعلى الرغم من إعتماد الدولة أسلوب اللامركزية الإقليمية المتمثلة في الجماعات المحلية يختلف بإختلاف الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتطبيقه يقوم أساسا على توزيع الوظيفة الإدارية بين الأشخاص الإدارية المحلية بالإستقلالية عن السلطة المركزية، وقد إعترف المشرع الجزائري للبلدية بالإستقلالية وذلك في المادة 01 من القانون 11-10التى نصت" تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة "[(3)].

تعتبر علاقة الوالي بضباط الحالة المدنية علاقة تابع بمتبوع، وإرتكاب التابع فعلا ضارا أثناء قيامه بوظيفته أو بسببها، حيث تشترط المادة 136 من القانون المدني الجزائري إلى جانب إرتكاب التابع فعلا غير مشروع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، أن تتوافر علاقة التبعية بين الشخص المسئول عن فعل الغير باعتباره متبوعا ومرتكب الفعل الضار باعتباره تابعا [(4)].

---

[1] محمد صغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، دون سنة النشر، عنابة، ص 130.
[2] محمد صغير بعلي، المرجع نفسه، ص 128.
[3] أنظر المادة 01 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص 07.
[4] مراد قجالي، مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر، تخصص العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 35.

ويتعين لقيام مسؤولية المتبوع أن توجد علاقة تبعية، بحيث يكون أحدهما خاضعا للآخر، ويتحقق ذلك إذا كان المتبوع على تابعه سلطة فعلية في الرقابة والتوجيه، حيث تكون السلطة للمتبوع ويكون الخضوع والتبعية للتابع، وهي إمتثال التابع لأوامر وتعليمات المتبوع فيما يتعلق بكيفية تنفيذ العمل [1].

للوالي سلطة الرقابة والتوجيه الفعلية على ضابط الحالة المدنية في المهام التي يمارسها، بالإضافة إلى الإطلاع المباشر على سجلات الجداول السنوية، وله السلطة في تعيين الأمناء العاميين المكلفين بحفظ السجلات ووضعها تحت تصرف الولاة ورؤساء الدوائر ونوابهم لتمكينهم بالقيام ببعض العمليات الإدارية وذلك ما نصت عليه بموجب المادة 23 من قانون 14-08 المتعلق بالحالة المدنية.

إن الحديث عن استقلالية البلدية لا ينبغي أن يفهم منه أن تعمل هذه الأخيرة بمنأى عن عيون السلطات المركزية في الدولة والسلطات الممركزة، ولكن فهي في علاقة دائمة معها وتخضع لرقابة أعمالها وخاصة الحالة المدنية باعتبارها تابعة وعليها متابعة مستمرة من الوالي، لذا نظم المشرع الجزائري هذه الرقابة ووضع أسس وقواعد وشروط رقابة الوالي وخصها بأهمية كبيرة

بهذا ألزم المشرع الجزائري أمناء الحالة المدنية بوضع سجلات الحالة المدنية تحت تصرف الأشخاص المذكورين والذين حددتهم المادة 23 من القانون 14-08 المتمم والمعدل للأمر 70-20 على أنه : " يتعين على أمناء السجلات وضع هذه السجلات تحت تصرف الأشخاص المذكورين أدناه للاطلاع عليها دون نقلها من مكانها :

- النواب العامون ووكلاء الجمهورية للسماح لهم بمراقبتها والحصول على العمليات الادارية.
- الإدارات التي تحدد بموجب مرسوم".

ويكمن مضمون الرقابة الإدارية والتي يمارسها الوالي في مجموعة من المظاهر جاء بها الأمر70-20 وكذلك القانون 14-08 المتمم والمعدل له، وتتمثل في مراقبة وتفتيش الإمكانيات البشرية وهم الأشخاص المكلفون بالحالة المدنية رئيس البلدية أو كل شخص يفوضه لأجل القيام بهذه المهام، ومراقبة وتفتيش الوسائل التقنيةوالمتمثلة في السجلات والوثائق الخاصة بالحالة المدنية.

الفرع الأول: مراقبة وتفتيش الإمكانيات البشرية

يعد الإطار البشري من ركائز الإدارة المحلية فبدونه لا يمكن القيام الإدارة على أكمل وجه، فعلى الإدارة الحرص والوقوف عليها، فلابد لها من التأكد من وجود عدد كافي من الموظفين الدائمين تتوفر

[1] مراد قجالي، المرجع نفسه، ص 36.

فيهم الشروط القانونية أي يتمتعون بالكفاءة المهنية والجدية وحسن التصرف وذلك بالوقوف على عملية التعيينات لضباط الحالة المدنية والتحقق من قدرتهم على ممارسة مهامهم.

كما يجب القيام بمراقبة وتفتيش والتحقق من وجود التفويض القانوني لكل ضابط حالة مدنية فوضه رئيس البلدية للقيام بهذه المهام مع إرسال قرار التفويض إلى النائب العام والوالي طبقا للمادة 02 من الأمر 14-08 المعدل والمتمم [1].

كما يتجسد دور الرقابة من خلال التنقل إلى عين المكان والاطلاع على سيرورة العمل اليومي لضباط الحالة المدنية، والاطلاع المباشر، والاستماع إلى ضباط الحالة المدنية المتواجدين على مستوى كافة بلديات الولاية إلى المشاكل التي تعترض عملهم وذلك بهدف إيجاد حول لها للقضاء على كل العراقيل من جهة، ومن جهة أخرى إبعاد كل مسؤولية لا يكون غير متسبب في أخطاءها.

الفرع الثاني: الرقابة على السجلات ذاتها

وهي السجلات الأساسية وهي سجلات عقود الولادات، وسجلات عقود الزواج، وسجلات عقود الوفيات، وذلك بالتأكد أن يوجد نسختين من كل سجل وهذا عملا بنص المادة 6 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية [2].

كما تمتد الرقابة إلى الوثائق الملحقة بسجلات السنة الجارية،وطبقا للمادة 140من قانون البلدية لابد من التأكد من إيداع السجلات التي تجاوز عمرها مئة سنة في محفوظات البلدية، كما ينبغي التأكد من إنجاز الجداول السنوية والعشرية وإرسالها الى المجالس القضائية [3].

وتتمثل المراقبة في ترقيم السجلات من الصفحة الأولى إلى الصفحة الاخيرة والتحقق من أنها مؤشرة من قبل رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله طبقا للمادة 04 من الأمر 70-20 [4].

كما يتجسد دور الرقابة من خلال تفتيش الإمكانيات والوسائل المادية، وهي الوسائل التي بدونها لا يمكن العمل وتشمل تنظيم الجناح المخصص لمصلحة الحالة المدنية من حيث إستقبال المواطنين وتوفير الشروط اللازمة لهم، وكذا توفير الوسائل اللازمة لحفظ السجلات في مكان آمن (رفوف، خزانات، حافظات) وكذا وسائل مكافحة الحريق، بالإضافة إلى توفير كل الوسائل الأخرى مثل أجهزة الإعلام

[1] أنظرالمادة 02 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.
[2] أنظرالمادة 06 الفقرة 01، المرجع نفسه، ص 04.
[3] أنظرالمادة 140 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص20.
[4] أنظر المادة 04 من القانون رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 275.

الآلي بعد إدخال الرقمنة في هذه المصلحة، وكذا توفير تدفق عالي للانترنت من أجل إرسال نسخ لاسيما العقود الرقمية لمركز السجل الآلي على مستوى وزارة الداخلية.

كما للوالي سلطة الرقابة على طريقة حفظ السجلات في أرشيف البلدية وهو ما نصت عليه المادة 141 الفقرة 2 " تودع هذه الوثائق إجباريا في مركز أرشيف البلدية إذا تبين بأنه من غير الممكن ضمان حفظها بصفة ملائمة من طرف البلدية" [1].

وفي حالة تقصير البلدية، يقرر الوالي الإيداع التلقائي لهذه الوثائق في أرشيف الولاية، ومن ضمن هذه الوثائق وثائق الحالة المدنية حسب المادة142 الفقرة 1[2].

كما يمكن للوالي اتخاذ كافة التدابير بشأنها ويمكن إصدار تعليمات وتوجيهات لرؤساء البلديات اللذين يعملون على تنفيذها.

المطلب الثاني: مجالات رقابة وزير الداخلية على ضابط الحالة المدنية

إضافة إلى رقابة الوالي على أعمال ضابط الحالة المدنية، أقر المشرع الجزائري نوع آخر من الرقابة الإدارية وهي رقابة وزير الداخلية.

وفقا للمواد 1،2 و3 من القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20 والمتعلق بالحالة المدنية يمكن لوزير الداخلية بمقتضى الرقابة الإدارية وإستنادا إلى تقرير الوالي أن يأمر بوقف ضباط الحالة المدنية عن ممارسة مهامهم أو يقرر عزلهم وذلك في الحالات التي يحكم فيها عليهم بعقوبة جزائية أو يرتكبون أخطاء جسيمة بسبب ممارستهم مهامهم [3].

تعتبر رقابة وزير الداخلية على ضابط الحالة المدنية أنها رقابة غير مباشرة تأتي بناء على تقرير يقدمه الوالي التابع إليه البلدية التي ارتكب فيها ضابط الحالة المدنية الخطأ.

وتتمثل العقوبة التي يسلطها وزير الداخلية على ضابط الحالة المدنية في عقوبة إنهاء المهام، لصدور ضده عقوبة جزائية عن أخطاء جسيمة ارتكبها أثناء أداء مهامه، فالخطأ محصور في فترة الأداء فقط.

ما يمكن ملاحظته هنا أن المشرع الجزائري لم يعالج حالات إرتكاب ضابط الحالة المدنية جرائم خارج وظيفته ولم يذكرها من ضمن الحالات التي تكون سببا في إنهاء المهام.

---

[1] أنظر المادة 141 الفقرة 2 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص 20.
[2] أنظر المادة 142 الفقرة 2، المرجع نفسه، ص21.
[3] مراد شيحاوي، المرجع السابق، ص 52.

ولكنه بالرجوع إلى قواعد الوظيفة العمومية فإنه يسري على ضابط الحالة المدنية ما يسري على كافة الموظفين، وتطبيقا لنص المادة 174 من الأمر 06- 03 فإنه " يوقف فوراالموظف الذي كان محل متابعات جزائية لا تسمح ببقائه في منصبه"[1] وهنا تطبق عليه الإجراءات والعقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الشأن.

إلا انه نادر ما نجد حالات توقيف ضابط الحالة المدنية صادرة عن وزير الداخلية، وهي حتما كثيرة في الواقع وهي كانت سببا في عرقلة مصالح المواطنين [2].

وعليه فإن البلدية أو الدولة غير مسؤولة لا مدنيا ولا شخصيا عن أعمال ضابط الحالة المدنية، فيتحمل المتبوع المسؤولية عن الأضرار بسبب أفعاله متى كان واقعا منه بمناسبة تأدية مهامه، وعليه كل أخطاء ضباط الحالة المدنية تعتبر أخطاء شخصية مستقلة وتترتب عنها مسؤولية شخصية [3].

المبحث الثاني: الرقابة القضائية في مجال الحالة المدنية

يتمثل الدور الأساسي لضابط الحالة المدنية في الحرص على الوثائق المدنية للمواطن، الا أنه أثناء أداء مهامه قد يصادف مشاكل عديدة يصعب له حلها بمفرده، لذا فهو ينسق مع الجهات القضائية والمتمثلة في النائب العام أو ممثليه، كما تتمثل في رئيس المحكمة أو ممثله.

نظرا لما يعرفه نظام الحالة المدنية في الجزائر من مشاكل أرهقت المواطن، كان لابد من اللجوء إلى القضاء لإيجاد حلول لهذه المشاكل، فأصبح القضاء يلعب دورا مهما وضروريا لا يمكن الاستغناء عنه وذلك سواء في إلغاء أو تعديل أو تصحيح جميع الوثائق المدنية.

ويشرف على هذه العملية جهات قضائية حددتها النصوص القانونية وخاصة المادة 23 من القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية وهي قضاة النيابة العامة وقضاة.

سيتم تناول الرقابة القضائية في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، سيتم التطرق إلى تدخل النيابة العامة في مجال الحالة المدنية (مطلب أول)، وتدخل رئيس المحكمة في مجال الحالة المدنية سواء بالنسبة لسجلاتها أو وثائقها الأصلية (مطلب ثان).

---

[1] أنظر المادة 174 من الأمررقم 06-03 متضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المرجع السابق، ص21.
[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، الجزء الثاني، دار الهومة للطباعة والنشرو التوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2011، ص74.
[3] مراد قجالي، مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني، المرجع السابق، ص 37.

المطلب الأول: رقابة النيابة العامة في مجال الحالة المدنية

إن الرقابة القضائية التي يمارسها النواب العامون أو ممثليهم من وكلاء الجمهورية ينصب مضمونها على جهتين، على جهة الأشخاص اي على أعمال ضابط الحالة المدنية وعلى جهة السجلات ووثائق الحالة المدنية [1].

الفرع الأول: الرقابة على أعمال ضابط الحالة المدنية

يود ضابط الحالة في اتصال دائم مع النيابة العامة، وهويخضع لرقابة القضاء في أداء مهامه، ولأجل الأداء الحسن لمهامه سلط عليه القانون رقابة النائب عليه، حيث يراقب النائب العام أو بواسطة ممثليه وذلك بتحريك الدعوى العمومية بشأنهم بخصوص المخالفات التي يرتكبونها أثناء تأديتهم لوظيفتهم محل متابعة جزائية طبقا لنصوص متفرقة من قانون العقوبات بغض النظر عن الأخطاء التي يرتكبونها والتي تنجر عنها أضرار تلحق بالغير من جراء تحريف أو تزوير أو نتيجة أي خطأ أو إهمال يرتكبونه عن عدم القيام بمهامه على أحسن وجه [2].

تتمثل أعمال ضابط الحالة المدنية في الحرص على الوثائق والسندات والعقود الإدارية الموجودة على مستوى المصلحة، لذا تنصب الرقابة القضائية على طريقة مسك السجلات الجاري إستعمالها وحفظها وقد نص عليها الأمر 70-20.

تتمثل في مراقبة سجلات الحالة المدنية، وذلك بالإطلاع عليها دون نقلها من مكانها، حيث يتعين على أمناء السجلات وضع هذه الأخيرة تحت تصرف النواب العامين ووكلاء الجمهورية لمراقبتها طبقا لنص المادة 23 من القانون 14-08[3].

كما تقع الرقابة على السجلات وذلك بنقلها من مكانها الأصلي بالبلدية الى مقر الجهة القضائية قصد الإطلاع عليها طبقا لنص المادة 24 من الأمر 70-20، وهذا النوع من الرقابة من النائب العام أو مساعديه يكون من خلال عملية التحقق وضع السجلات وتحرير محضر عن إيداعها لدى امانة ضبط المجلس يضمنه نتائج التحقيق ويثبت فيه فيما إذا كانت المخالفات قد إرتكبت من قبل ضابط الحالة المدنية أم لا، طبقا لنص المادة 25 من نفس الأمر [4].

---

1 يوسف مرين، دور القضاء في مجال الحالة المدنية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة مستغانم، جانفي 2018، ص03.

2 يوسف مرين، المرجع السابق، ص 419، 420.

3 انظر المادة 23 من القانون 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 04.

4 انظر المادة 24 من القانون 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص 276.

كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه المذكرة، ووفقا للمادتين الأولى والثانية من القانون 14-08 يقوم ضابط الحالة المدنية بتلقي تصريحات بالولادات والوفيات وتحرير عقود الزواج وتسجيلها في سجلات معينة.

يمكن أن يخطأ ضابط الحالة المدنية بنسيان بعض البيانات، أو بالحشو أو المحو فلا يجوز له أن يصححها لوحده، لذا أقر المشرع الجزائري إجراءات في هذا الشأن.

يقدم المعني بالأمر عريضة إلى وكيل الجمهورية طالبا تصحيح أو تعديل، فإذا تعلق الأمر بتصحيح الخطأ يجري وكيل الجمهورية تحقيقا حول هذا النقص أو الخطأ ويصدر أمرا إلى ضابط الحالة المدنية لتصحيح الأخطاء في سجل الحالة المدنية وذلك بالتأشيرة على هامش السجل.

أما إذا لاحظ أن التلف وقع على عقود وشهادات أخرى يتعين عليه أن يطلب من رئيس المحكمة إعادة إنشائها أو إخبار وكيل الجمهورية لمحكمة وجود السجلات بذلك، حتى يتسنى له إعادة إنشائها بنفس الشروط.

وكذلك الأمر بالنسبة للعقود المغفلة أو المتلفة، في ما يخص العقود المغفلة فهي عقود الميلاد والزواج والوفاة التي لا يصرح بها ضباط الحالة المدنية في الآجال المحددة للتصريح، وبالتالي لا يمكن لضابط الحالة المدنية تسجيل هذه العقود إلا إذا صدر له أمر من رئيس المحكمة.

حيث يجب أن تكون عقود الزواج مستوفية لجميع أركان حسب قانون الأسرة عرفيا، لكنها لم تحرر في شكل رسمي ولم تسجل بالحالة المدنية، وكذلك الميلاد حيث يولد الطفل فعلا ويصرح به، حتى بالنسبة للوفاة اذا يتوفى الشخص ولا يصرح به في الأجل المحدد [1].

أما بالنسبة للعقود المتلفة تكون جراء الكوارث أو الحروب، هنا تلجأ النيابة العامة الى المحكمة للفصل في النزاع الناتج عن رفض هذه العقود أو الوثائق المدعمة لها من قبل اللجنة المختصة بعد دراسة الملفات، بعد تكوين الملف يقوم وكيل الجمهورية بإحالة الملف على رئيس المحكمة ويطلب منه الأمر بتسجيل العقد محل الطلب في سجلات الحالة المدنية التي كان يجب تسجيلها فيها وبناء على الطلب والوثائق المرفقة به، وبعد التحقيقات التي يقوم بها رئيس المحكمة أو وكيل الجمهورية يصدر رئيس المحكمة الأمر بتسجيل العقد المطلوب بسجلات الحالة المدنية بدون رسوم.

---

[1] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص41.

أما العقود التي سماها المشرع الجزائري بالخاطئة وهي تلك العقود التي تكون البيانات الأساسية فيها الواردة فيها مزورة أو في غير محلها أو مجردة بصورة غير قانونية فتبطل بناء على طلب من الأشخاص المعينين، أو من قبل النائب العام.

أما العقود التى يراد تصحيحها أو تصحيح المقررات القضائية المتعلقة بها فيتم ذلك بأمرمن المحكمة بناء على عريضة من وكيل الجمهورية بدون أي مصاريف سواء تقدم بالعريضة الطرف المتضرر من الخطأ أو تلقائيا عندما يكون الخطأ قد تناول بيانا أساسيا للعقد أو المقرر القضائي.

وفيما يخص التصحيحات الإدارية للأخطاء أو الإغفال المادي، فيقوم وكيل الجمهورية بتصحيحها تلقائيا ويتم الإشارة إلى التصحيح على هامش العقود المطلوب تصحيحها في البلدية ولدى أمانة ضبط المجلس القضائي المختصين [1]، حيث أن الهدف من تصحيح عقود الحالة المدنية هوإصلاح الخطأ الوارد لأي بيان من البيانات الواردة لمختلف تلك العقود وهذه الأخطاء تتدرج من حيث إعتبارها أخطاء مادية وقد تصل أحيانا لدرجة إغفال البيانات الأساسية في العقد أو تدوينها على غير حقيقتها من دون أن تؤثر على جوهر وحقيقة العقد كلية، فالحالة الأولى يختص بتصحيحها وكيل الجمهورية وتعرف بالتصحيح الإداري، أما الثانية فيختص بها رئيس المحكمة وهي التصحيح القضائي وهذا ما جاء به الأمر 70-20 في مواده 49،50،51 المتعلق بقانون الحالة المدنية.

الفرع الثاني: تدخل النيابة العامة في بعض الحالات الأخرى

للنيابة العامة دور وإشراف على بعض الحالات الأخرى في مجال الحالة المدنية، التي تخص حالة الجزائريين في الخارج، وكذلك حالات أخرى التي جاءت بها مجموعة من الأوامر والقوانين تدخل تحت رقابة وإشراف النيابة العامة وهذا ما سيتم توضحيه.

أولا: دور النيابة العامة فيما يخص الحالة المدنية شؤون الجزائريين بالخارج

إن دور النيابة فيما يخص الحالة المدنية يمتد ليشمل الجزائريين في الخارج، قامت وزارة العدل بتوسيع الاختصاص الاقليمي للمحاكم بالنسبة للحالة المدنية، وحسب تعديل المواد 98 و99 و101 من قانون الحالة المدنية 17-03 حيث تم تسجيل عقود الحالة المدنية التي لم تسجل في البلد الأجنبي بسبب عدم وجود عقود كتابية بها أو بسبب عدم التصريح بها أو تلك التي أتلف أو ضاعت في السجلات القنصلية، بموجب حكم من رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني بطلب من المعني مباشرة أو عبر مركز دبلوماسي أو قنصلي، بعد ما كان الأمر يقتصر على محكمة مدينة الجزائر(محكمة سيدي امحمد)،

---

[1] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، المرجع السابق، ص165، 164.

وفيما يتعلق بتصحيح الأخطاء التي تتضمنها عقود الحالة المدنية الخاصة بالجزائريين المحررة بالخارج ضمن الأوضاع المحلية أو تلك المقيدة في مركز دبلوماسي أو قنصلي، فإن رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني يختص بإصدار أحكام تصحيحها بعدما كان الأمر من إختصاص رئيس محكمة مدينة الجزائر فقط، وعلى وكيل الجمهورية بعد صدور تلك الأحكام إرسالها مباشرة لوزارة الشؤون الخارجية التي تحتفظ بالأصل الثاني من السجلات القنصلية بغرض تسجيل العقود أو العمل على التأشير بتصحيحها على هوامش العقود[1]، وأخيرا فإنه إذا صحح عقد مسجل في سجلات الحالة المدنية بموجب حكم قضائي أجنبي فإنه لا يكون قابلا للتنفيذ إلا من خلال حكم صادر عن أي محكمة عبر التراب الوطني ممهور بالصيغة التنفيذية لتوسع الإختصاص وطنيا بعدما كان من إختصاص محكمة مدينة الجزائر تعديلا للمادة 108 من قانون الحالة المدنية.

ثانيا: دور النيابة في حالة الأولاد مجهولي الأبوين

أوردها المشرع الجزائري في الأمر 69-05[2] المتعلق بالحالة المدنية للأولاد المولودين بالجزائر من أبوين مجهولين، حيث يمكن للأبناء مجهولي الأبوين أن يطلبوا تغيير أسمائهم وألقابهم، حيث يقدم الممثل الشرعي للولد طلب لوكيل الجمهورية الذي تمت الولادة في دائرة إختصاص المحكمة ويرفق الطلب بوثائق الحالة المدنية، فتقوم مصلحة الحالة المدنية بالمحكمة بتسجيل الطلب في سجل خاص بتغييرالإسم واللقب حسب الرقم التسلسلي ثم تنشر نسخة موجزة من الطلب في الجريدة الرسمية من طرف وكيل الجمهورية وتعلق نسخة منه في المحكمة لمدة 15 يوما، ويمكن لكل شخص له الحق أن يعارض في منح اللقب والإسم في أجل شهر من النشر المنوه أعلاه بأن يتم تبليغ وكيل الجمهورية بهذه المعارضة الذي يقدم طلب للمحكمة للبث في طلب تبديل الإسم واللقب أو في المعارضة[3].

كما أورد الأمر76-07 [4] في مادته الثالثة المتضمن وجوب إختيار لقب من قبل الأشخاص الذين لا يحملون لقب عائلي،أوجب تقديم عريضة لوكيل الجمهورية التي أعد في دائرة إختصاصه شهادة الميلاد ويحيل وكيل الجمهورية عريضة الطالب بعد التحقيق إلى القاضي المكلف بالحالة المدنية أو رئيس المحكمة وتعلق ثلاث نسخ من الحكم بالمحكمة ومقر المجلس البلدي مكان الميلاد ومقر المجلس البلدي بمكان الإقامة ويسجل اللقب الذي رخص للطالب بحمله على عقد ميلاده وزواجه وأوراق الحالة المدنية الخاصة بزوجته وأبناءه القصر.

---

[1] انظر المواد من 98 إلى 101 من القانون رقم 17-03، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص11.
[2] أنظرالمرسوم رقم 69-05 المتعلق بالحالة المدنية للأولاد المولودين في الجزائر من أبوين مجهولين، المرجع السابق، ص95.
[3] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص54، 56.
[4] أنظر المادة 03 من الأمر 76-07 المؤرخ في 20-02-1976 المتضمن وجوب اختيار لقب عائلي من قبل الأشخاص الذين لا يحملون لقب عائلي، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 05-03-1976، ص258.

أورد المرسوم 92-24[1] المتمم للمرسوم 71-157 المتعلق بتغيير اللقب في المادة 5 مكرر 2 وبعد صدور مرسوم تغيير اللقب ومطابقة لقب الولد المكفول بلقب الوصي يقوم رئيس المحكمة بناءا على طلب وكيل الجمهورية بتعديل اللقب المراد تعديله.

المرسوم 71-155 المتعلق بكيفيات إعادة إنشاء العقود المتلفة من جراء كارثة أو حرب أو حوادث حيث ينص في المادة 9 على ضرورة إرسال رئيس المحكمة موطن الطالب نسخة من عقد الإشهاد الذي يقوم مقام العقد الخاص بالحالة المدنية الذي أتلف أصله لحين إعادة إنشاء السجل خلال نفس الشهر الى وكيل الجمهورية التابع للدائرة التي أودع لديها أصل العقد الخاص بالحالة المدنية الذي قام عقد الإشهاد مقامه.

ومن ناحية أخرى، تتدخل النيابة العامة بالإشراف فيما يخص عمل اللجان الخاصة بإعادة إنشاء عقود الحالة المدنية طبقا للمرسوم 71-156 حسب نص المادتين 09 و12 منه.

المطلب الثاني: رقابة رئيس المحكمة في مجال الحالة المدنية

لا تقتصر علاقة الحالة المدنية بالقضاء على علاقة الرقابة والإشراف من طرف النيابة العامة فحسب، وإنما تظهر علاقة أخرى تربط مجال الحالة المدنية بقضاة الحكم خاصة رئيس المحكمة، وتتمثل هذه العلاقة في إصدار رئيس المحكمة الأوامر القضائية لازالة والأخطاء العالقة على مستوى الحالة المدنية والتي تؤثر سلبا على حياة المواطن في وثائقه الادارية، والتي كانت نتيجة اهمال ولامبالاة الاهتمام بمصلحة الحالة المدنية.

ولهذا تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث يتم التطرق الى الدور الذي يقوم به رئيس المحكمة بالنسبة لسجلات الحالة المدنية (فرع أول)، والى دور رئيس المحكمة بالنسبة لوثائق الحالة المدنية (فرع ثان).

الفرع الأول: دور رئيس المحكمة بالنسبة لسجلات الحالة المدنية

يعود لرئيس المحكمة إختصاص تولي مهام التنظيم والتأشير على السجلات الممسوكة من قبل ضباط الحالة المدنية وهوما يضفي عليها القيمة القانونية من جهة، ومن جهة أخرى يصدر الأوامر

---

[1] أنظر المرسوم التنفيذي 92-24 المؤرخ في 1992/01/13 المتتم والمعدل بالمرسوم رقم 71-157 المتعلق بتغيير اللقب، المؤرخ في 03-06-1971، الجريدة الرسمية، العدد 05، المؤرخة في 22-01-1992.

القضائية في الحالات الطارئة التي تلحق بالوثائق الأصلية للحالة المدنية من تصحيح، تعديل، إلغاء، أو قيد مختلف عقود الحالة المدنية [1].

تخضع السجلات إلى إجراءات شكلية معينة حددها قانون الحالة المدنية لكي يضمن صحتها وحسن العناية بها ، لذلك أنه لا يجوز لضابط الحالة المدنية أن يسجل أو يقيد شيئا ما في سجلاته إلا بعد ترقيم جميع صفحاتها من أول إلى آخر صفحة، وبعد التأشير عليها من قبل رئيس المحكمة ثم يحرر هذا الأخير بعد ذلك محضرا بإفتتاح السجل بصفة رسمية ويذكر فيه نوع من الوثائق التي تسجل فيه، والسنة التي يستعمل فيها وعدد الأوراق التي تتضمنها وإسم البلدية التي تستعمله ويرفق في السجل، نظرا لأن وثائق الحالة المدنية المدونة في هذه السجلات تعتبر من الوثائق الرسمية التي بها قوة ثبوتية والتي تقبل الطعن بالتزوير فيها ولا تقبل إثبات عكس ما تتضمنه [2].

وعندئذ فقط يصبح من الممكن إستعمال هذه السجلات لتسجيل وثائق الحالة المدنية وذلك بصفة تتابعية دون أي بياض أو شطب ومحو أو حشو بين السطور ودون أي إختصار ورموز وإذا كان لابد من شطب أو إلحاق فيجب أن يشار إليه في الهامش ويصادق عليه كل من ضابط الحالة المدنية والأطراف [3].

وعند نهاية كل سنة تختتم هذه السجلات من قبل ضابط الحالة المدنية في نهاية اليوم الواحد والثلاثون (31) من شهر ديسمبر من العام الجارية على الثالثة وعشرون وتسعة وخمسون دقيقة وأن يحرر محضرا باختتامها ويتضمن عدد الوثائق المدونة في السجل، ثم تودع إحدى نسخها في محفوظات البلدية وترسل النسخة الأخرى الى كتابة ضبط المجلس القضائي خلال شهر من الإختتام على الأكثر، وذلك تطبيقا لما تضمنته المادة 07 من الأمر 70-20 التي نصت على أن: ترقم السجلات من الصفحة الى الصفحة الأخيرة ويؤشر رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله على كل ورقة مع الإحتفاظ بما ذكر في المادة 106، ثم يحرر رئيس المحكمة أو القاضي محضر افتتاح السجل ويثبت هذا المحضر في السجل وتحدد فيه عدد الأوراق المكونة له وتطبيقا لما نصت عليه المادتان التاسعة (09) والثامنة (08) من القانون 14-08 اللتان تحددان كيفية تسجيل الوثائق وكيفية إختتام السجلات وإقفالها [4].

[1] يوسف مرين، المرجع السابق، ص 422.
[2] والي حورية، المرجع السابق، ص 32.
[3] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 79، 81.
[4] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، المرجع السابق، ص89.

الفرع الثاني: دور رئيس المحكمة بالنسبة لوثائق الحالة المدنية

الأصل أن لا يطرأ أي تغيير على سجلات الحالة المدنية، فتبقى البيانات والمعلومات التي أدلى بها المصرحون وقدموها الى الموظف المكلف بتلقيها وتسجيلها دون أن يدخل عليها أي تغيير أو تعديل، أما اذا طرأت حالات جديدة يقوم رئيس المحكمة بإصدار أوامر قضائية لآجل تعديلها أو تصحيحها.

أولا: حالة إبطال أو إلغاء الوثائق الخاطئة

تعتبر العقود الباطلة عقود الحالة المدنية التي تكون البيانات الواردة فيها إما مزورة أو في غير محلها أو حررت بشكل مخالف للقانون مثل أن تتضمن ولادة صورية لطفل لم يولد بعد، أو أن تثبت وفاة شخص ما يزال على قيد الحياة أو أنها تتضمن وثيقة سبق أن سجلت في سجلات البلدية أخرى مثلا الحالة التي يقوم بها ضابط الحالة المدنية بتسجيل عقد زواج قديم استنادا إلى وثيقة "إقرار الزواج" صادرة عن الموثق تتضمن اعتراف الزوجين بزواج عرفي وقع بتاريخ سابق دون أن يصدر بشأنه أمر من رئيس المحكمة وأيضا الحالات التي يتولى فيها شخص بتحرير العقد وتسجيله وهو لا يتمتع بصفة ضابط الحالة المدنية [1].

وعليه نصت المادة 46 من الأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية وجوب إلغاءها نظرا لعدم إمكانية تصحيح أو تعديل العيب أو الخطأ الذي تضمنته هذه الوثيقة [2].

وقد خول المشرع الجزائري المواطن حق طلب إلغاء الوثائق التي بها أخطاء ولكنه ألزمه بإرفاق طلب الإلغاء بمجموعة من الوثائق الثبوتية، والتي تتمثل في الوثيقة المراد إلغاءها والوثيقة التي يريد الإحتفاظ بها.

ووسع المشرع الجزائري بموجب المادة 47 من قانون الحالة المدنية وبعد إضافة الفقرة الأولى، أنه يمكن تقديم طلب "إبطال عقود الحالة المدنية الخاطئة أمام أي محكمة عبر التراب الوطني" بعدما كان الأمر يقتصر على المحكمة التي تم بدائرة اختصاصها تحرير أو تسجيل العقد أو المحكمة التي رفع إليها النزاع ويقدم هذا الطلب من طرف المعني أو بواسطة ضابط الحالة المدنية [3].

---

[1] عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 165، 164.
[2] أنظر المادة 46 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص278.
[3] أنظر المادة 47 من القانون 17-03 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص10.

بالرجوع الى المادة 48 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية يتم طلب الإلغاء من طرف الأشخاص المعنيين بالعقد محل الطلب أو من طرف النائب العام لداعي النظام العام[1].

يقدم الملف الى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة التي توجد بدائرتها البلدية والتي سجلت فيها الوثيقة المطلوب إلغاءها، الذي يلتمس من رئيس المحكمة بواسطة عريضة إلغاء وثيقة الحالة المدنية وبعدها يصدر رئيس المحكمة حكما ببطلان الوثيقة وهذا بعد الإطلاع على أسباب الإلغاء وطلبات وكيل الجمهورية، يصدر الحكم بالبطلان الوثيقة على ثلاث نسخ.

والبلدية بعد تصحيح الوضعية على مستوى سجلاتها ترسل إشعارا للنائب العام بذلك، وتجدر الإشارة الى أنه لا يوجد هناك نص تشريعي يجيز أو يمنع قبول حكم الإلغاء للطعن، فإن المنطق القانوني يحملنا على الإعتقاد بأن كل حكم قضائي يقرر إلغاء وثيقة من وثائق الحالة المدنية ينبغي أن يكون قابلا للطعن فيه بكل الطرق العادية وغير العادية [2].

وذلك تطبيقا للقواعد العامة للطعن، وعندما يصبح القرار القضائي نهائيا فإنه يجب عند إذن أن يسجل في سجلات الحالة المدنية ويشار إليه في هامش الوثيقة الملغاة ذاتها.

ثانيا: حالة التصحيح القضائي لوثائق الحالة المدنية

رجوعا إلى المادة 49الفقرة 2 من الأمر 17-03 المعدل والمتمم وتتمثل في الأخطاء والإغفالات الأصلية لعقود الحالة المدنية، وتتم إجراءات التصحيح بتقديم طلب من الشخص الذي أخطأ في إحدى وثائق حالته المدنية أو حالة أحد أفراد عائلته، يقدم الطلب لوكيل الجمهورية التي توجد بدائرة إختصاصه البلدية التي سجلت بها الوثيقة، كالخطأ في لقب الأم أو إسمها أو الخطأ في جنس المولود، فيختص بتصحيح جميع العقود التي تشمل على الاخطاء أو تتضمن الإغفال الأصلي حتى ولو أنها حررت وسجلت خارج دائرة إختصاصه بموجب عريضة مقدمة من وكيل الجمهورية بعدما كان الأمر يقتصر على رئيس المحكمة التي بدائرة اختصاصها تحرير أو تسجيل العقد أو المحكمة التي رفعة إليها النزاع، والمطلوب تصحيحها بعد إجراءات التحقيق اللازمة [3]. أنظر الملحق رقم 02

حسب إحصائيات الخاصة بمحكمة المدية ولاية المدية في الفترة الممتدة من 2018/01/01 إلى غاية 2020/09/06 بلغت تصحيحات القضائية 7761 وإدارية 2857.

[1] أنظر المادة 48 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص278.
[2] يوسف مرين، المرجع السابق، ص 424.
[3] انظر المادة 49 الفقرة 2 من القانون رقم 03/17، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص10.

ثالثا: حالات التعديل في الوثائق المدنية

المقصود بتعديل وثائق الحالة المدنية هو تغيير اللقب أو الإسم المنسوب للشخص بإرادته المنفردة دون أن يكون ذلك ناتجا عن خطأ أو سهو في الوثيقة وقد أشار إليها قانون الحالة المدنية في المواد 55 إلى 57 وبين طريقة تغيير الأسماء والألقاب وفرق بين إجراءات تعديل اللقب وإجراءات تعديل الاسم، وهي تدخل ضمن الطلبات الإرادية والتي تعود لأسباب مختلفة، نذكر منها أن اللقب من الألقاب التي فرضتها فرنسا الإستعمارية على الجزائر والذي أصبح اليوم يشكلا عبئا معنويا على صاحبه، ونفس الشيء بالنسبة للإسم.

أ. حالات وإجراءات تغيير واكتساب اللقب

طبقا لنص المادة 56 من الأمر 70-20 فإنه يجوز لكل شخص أن يتذرع بسبب جدي أن يطلب الترخيص بتغيير لقبه ضمن الشروط المحددة في المرسوم 20-223 [1] المؤرخ في 2020/08/08 يعدل ويتمم الشروط المحددة في المرسوم 71-157 الذي نص على إجراءات تغيير اللقب، وهي إجراءات تتعلق بكفية تقديم الطلب ونشره، كيفية الفصل فيه، والإعتراض عليه وأثار قبوله،وهذا ما جاء في مواده من المادة 01 إلى المادة 06 من المرسوم التنفيذي 92-24 المعدل والمتتم 71-157[2]

نص عليه الأمر 76-07 الصادر بتاريخ 20-02-1976 المتضمن إجراءات لاكتساب اللقب العائلي بالنسبة للمواطنين الذين كانوا قد سجلوا في وثائقهم الأصلية عند إنشاء الحالة المدنية تحت عبارة (عديمي اللقب) حيث نصت المادة الأولى " كل شخص جزائري الجنسية له الحق في اختيار اللقب العائلي"[3].

في كلا الحالتين سواء تغيير اللقب أو اكتساب اللقب العائلي يقوم المعني بتقديم طلبا مسببا بذلك ففي حالة تغيير اللقب يقدم المعني الطلب إلى وزير العدل حافظ الأختام مرفقا بالوثائق اللازمة عن الطريق الإلكتروني الذي يقوم بإجراء تحقيق حول أسباب الطلب، حيث يودع الطلب أمام وكيل الجمهورية لدى الجهة القضائية لمكان ولادة الطالب.

[1] انظرالمرسوم التنفيذي رقم 20-223 المؤرخ في 2020/08/08 يعدل ويتمم المرسوم رقم 71-157 المؤرخ في 1971/06/03 والمتعلق بتغير اللقب، الجريدة الرسمية العدد 47، المؤرخة في2020/08/11.
[2] أنظر المرسوم التنفيذي 92-24 المؤرخ في 1992/01/13 المتتم و المعدل بالمرسوم رقم 71-157 المتعلق بتغيير اللقب، المرجع السابق،ص139.
[3] أنظر الأمر 76-07 المؤرخ في 20-02-1976 المتضمن وجوب اختيار لقب عائلي من قبل الأشخاص الذين لا يحملون لقب عائلي، المرجع السابق، ص258.

أما بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج يتم إيداع الطلب لدي المركز الدبلوماسي أو القنصلي لمقر إقامة المعني الذي يتولى إرساله بالطريق الإلكتروني إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي امحمد بمجلس قضاء الجزائر،كما يمكن إيداعه لدى وكيل الجمهورية بأي محكمة عبر التراب الوطني وهذا ما جاءت به المادة الأولى الفقرة الثانية من المرسوم التنفيذي 223/20 المتعلق بتغيير اللقب [1].

ينشر الطلب في الجرائد المحلية لمكان الولادة أو في أي جريدة توزع في مكان سكناه، أو في محل ولادته، وينشر الطلب في جريدة واحد وطنية على الأقل بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج.

وذلك بسعي منه أو على حسابه حتى يتمكن أكبر عدد من الناس من الإطلاع على اللقب الجديد، لكي يتمكن لكل من لديه اعتراض من تقديمه لوزير العدل في أجل الستة الأشهر الموالية للنشر.

وبعد انتهاء مهلة الإعتراضات يرفع وكيل الجمهورية الملف كاملا إلى وزير العدل حافظ الأختام، بالطريق الإلكتروني، الذي يتولى عرضه لإبداء الرأي، على لجنة خاصة تتشكل من ممثلين (02) عن وزارة العدل وممثلين (02) عن الوزارة المكلفة بالداخلية يعينون لهذا الغرض من قبل السلطات التي يتبعونها.

يعاد الملف بعد ذلك إلى وزير العدل الذي يبدي اقتراحاته ثم يحيله إلى وكيل الجمهورية الذي يعود له الإختصاص النهائي على الموافقة على تغيير اللقب الذي يتم بموجب مرسوم ينشر في الجريدة الرسمية وتبليغ نسخة منه إلى المعني بالأمر، ويتولى وكيل الجمهورية بعد ذلك تقديم طلب إلى رئيس المحكمة يتضمن طلب تصحيح جميع وثائق الحالة المدنية للمعني وأولاده، حيث يصدر رئيس المحكمة أمر بذلك يتولى وكيل الجمهورية تبليغه إلى كل ضابط الحالة المدنية الذي يوجد بدائرة اختصاصه السجلات التي تتضمن لقب المعني قبل التعديل، أو لقب أبناء المعني إذا كانوا قد ولدوا في بلدية غير البلدية التي ولد فيها والدهم، كما يبلغ رئيس أمناء ضبط المجلس المختص، وذلك للتأشير بهذا التغيير على هامش سجلات الحالة المدنية [2].

وفي حالة طلب اكتساب الشخص اللقب العائلي يقدم المعني بالأمر طلب مرفقا باللقب المختار إلى جانب نسخة من شهادة ميلاده، يودعه لدى وكيل الجمهورية الذي يعد ملف لذلك ويقدمه الى رئيس المحكمة مصحوبا بالتماساته، وذلك لإصدار أمر بشأن الطلب في غضون شهرين (02) من تاريخ إيداع العريضة، الحكم الذي يصدره رئيس المحكمة غير قابل للطعن وبعد ذلك يقوم وكيل الجمهورية بلصق

[1] انظر المادة 01 الفقرة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 223/20 المتعلق بتغيير اللقب، المرجع السابق، ص09.
[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، المرجع السابق، ص185، 184

نسخة منه في لوحة إعلانات المحكمة ونسخة ثانية في لوحة إعلانات بلدية الميلاد والنسخة الثالثة في بلدية إقامة المعني وهذا ما أشارت إليه المادة 05 من الأمر 76-07 فإن لم تحدث معارضة في خلال مهلة ثلاث أشهر (03) ابتداء من تاريخ اللصق فالحكم الذي يمنح اللقب العائلي للطالب يكون له أثر قانوني من تاريخ إعلانه ولا يقبل الطعن فيه [1].

أما إذا كانت هناك معارضة على اللقب المختار من صاحب المصلحة فعليه أن يقدم عريضة طعن خلال الأجل المحدد، بعد ذلك يخطر كل من وكيل الجمهورية وصاحب الطلب الذي أصدر الحكم لمصلحته وتفصل المحكمة في الاعتراض بقبوله أو رفضه في غرفة المداولة وفق للإجراءات التي اتبعت بشأن الفصل في الطلب الأصلي، إذا قبلت المحكمة الاعتراض فتلغي الحكم المعترض فيه ويختار الطالب لقب أخر تتبع فيه نفس الإجراءات الأولى [2].

وبعد الفصل في طلب اكتساب اللقب بالقبول يمنح الطالب اللقب الذي أختاره، بعد ذلك وكيل الجمهورية يبلغ نسخة من منطوق الحكم إلى ضابط الحالة المدنية التي سجلت بها وثيقة ميلاد المعني التي أدخل عليها التغيير في سجلاته ويطلب منه أن يؤشر أو يضع بيانا بذلك على هامش وثيقة ميلاد المعني [3].

كما عالج المشرع الجزائري في المادة 01 من المرسوم التنفيذي 92-24 الصادر في 1992/01/12، حالة تغيير اللقب للمكفول حيث جاء فيها أنه : "يمكن أن يتقدم الشخص الذي كفل قانونا في إطار الكفالة، ولدا قاصرا مجهول النسب من الأب أن يتقدم بطلب تغيير اللقب باسم هذا الولد ولفائدته وذلك قصد مطابقة لقب الولد المكفول بلقب الوصي، وعندما تكون أم القاصر معلومة وعلى قيد الحياة، فينبغي أن ترفق موافقتها المقدمة في شكل عقد شرعي بالطلب " [4].

ونصت المادة الأولى مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 20-223 المعدل للمرسوم 71-157 المتعلق بتغيير اللقب على أنه : " أنه يمكن للشخص الذي كفل قانونا طفلا مجهول النسب من الأب أن يقدم باسم هذا الطفل ولفائدته إلى وكيل الجمهورية لمكان إقامته أو مكان ميلاد الطفل طلب تغيير اللقب العائلي أو للطفل أو مطابقته مع لقبه [5].

[1] أنظر المادة 05 من المرسوم76-07 المتضمن وجوب اختيار لقب عائلي من قبل الأشخاص الذين لا يحملون لقب عائلي، المرجع السابق، ص 258.
[2] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 54.
[3] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، المرجع السابق، ص194.
[4] أنظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 92-24 المتضمن مطابقة لقب الكفيل بالمكفول، المرجع السابق، ص08.
[5] انظر المادة 01 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 20-223 المتعلق بتغيير اللقب، المرجع السابق، ص09.

وأما بخصوص تغيير اللقب العائلي للطفل المكفول يكون بأمر من رئيس محكمة ميلاد الطفل أو مكان إقامة الشخص الكافل، بناءا على طلب وكيل الجمهورية لنفس المحكمة حيث يمكنه عند الاقتضاء استطلاع رأي قاضي الأحداث لدى نفس الجهة القضائية .

يصدر حكم في أجل 30 يوما الموالية لتاريخ تقديم الطلب، كما يسهر وكيل الجمهورية على تنفيذ الأمر وتسجيله والإشارة على الهامش في سجلات وعقود وشهادات الحالة المدنية لمقر ميلاد الطفل المكفول، وإذا كان هذا المقر خارج دائرة اختصاصه، يقوم بإخطار وكيل الجمهورية المختص إقليميا للقيام بذلك [1].

ب. حالات وإجراءات تغيير الاسم والاسم ذو النطق الأجنبي

لقد نصت المادة 57 من قانون الحالة المدنية على "أن الأسماء الواردة في عقد الولادة يجوز تعديلها للمصلحة المشروعة بموجب أمر رئيس المحكمة بناء على طلب وكيل الجمهورية المرفوع إليه إلتماس من المعني أو من ممثله الشرعي إذا كان قاصرا، ويجوز الأمر بإضافة الأسماء بنفس الطريقة" [2].

يقدم المعني طلبه إلى وكيل الجمهورية الذي يوجد بدائرة اختصاصه البلدي الذي سجل فيها، موضحا فيه السبب الذي دفعه إلى ذلك، ثم يقوم وكيل الجمهورية من جهته يرسل الطلب إلى رئيس المحكمة مرفقا بطلب المعني ، ويطلب منه بإجراء تحقيق في موضوع الطلب وإصدار أمر بشأنه، إما بقبول تغيير الاسم أو رفضه، ويجب أن يكون الطلب مرفقا بشهادة السوابق العدلية رقم (03) وثلاث نسخ من شهادة ميلاد المعني[3]، وتضاف شهادة ميلاد الأب، شهادة ميلاد الأم، نسخة كاملة من زواج الوالدين، محضر سماع الولي إذا كان المعني قاصرا.

يقوم وكيل الجمهورية نسخة إرسال نسخة من هذا الأمر إلى ضابط الحالة المدنية الذي سجلت أو قيدت بسجلاته الوثيقة المعدلة، ونسخة أخرى إلى كاتب ضبط المجلس القضائي الموجود في عهدته النسخة الأصلية الأخرى من السجل ويأمرهما بتقييد منطوق الأمر المذكور في هامش الوثيقة المدرجة في السجل الموجود لدى كل منهما وبأن لا يسلم أية نسخة من الوثيقة الأصلية إلا مع التعديل الجديد وإلا سيتعرضان لعقوبة والحكم بغرامة مالية طبقا لنص المادة 53 من قانون الحالة المدنية[4].

1 بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص57.
2 أنظر المادة 57 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص279.
3 يوسف مرين، المرجع السابق، ص 428.
4 عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الجالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، المرجع السابق، ص 186.

كما نصت المادة 01 و02 من الأمر 69-05 الصادر بتاريخ 30-01-1969[1]" على أنه يحق لكل شخص ولد بالجزائر من أبوين مجهولين مسجل بسجلات الحالة المدنية قبل صدور الأمر 70-20، والذي يكون بلقب أو اسم ذي نطق أو غنة أو أصلي أجنبي غير جزائري، حيث يقوم المعني بالأمر إذا كان راشدا أو ممثله القانوني إذا كان قاصر طلبا إلى وكيل الجمهورية لدى المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصه مكان ولادة المعني مرفقا بشهادة ميلاده، عقد زواجه، شهادة ميلاد أولاده إن وجدوا حيث يتولى هذا الأخير نشره ليتمكن الغير من الإطلاع عليه".

وبعد تقديم الطلب بقوم وكيل الجهورية بنشر نسخة ملخصة منه في الجريدة الرسمية وتعلق نسخة أأخرى مماثلة في لوحة إعلانات المحكمة طيلة مدة خمسة عشر يوما (15)، وذلك كي يتمكن من له مصلحة في الإعتراض على الإسم أو اللقب، وإذ أي شخص أو ممثله القانوني الحق في المعارضة أن يقدم هذه المعارضة بواسطة وثيقة قضائية إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة خلال شهر واحد يبتدأ من تاريخ نشر الملخص في الجريدة الرسمية، وبعد أن ينهي وكيل الجمهورية الإجراءات القانونية يقدم إلى رئيس المحكمة عريضة فيها نتائج تحقيقاته وطلباته.

وعند الاقتضاء الإشارة إلى المعارضة، يتولى رئيس المحكمة في الفصل في طلب تبديل الاسم واللقب والمعارضة إن وجدت بحكم واحد هذا الحكم لا يكون قابلا لأي طريقة من طرق الطعن.

وبعد أن تصدر المحكمة حكمها وتقرر إبدال الإسم أو اللقب ذو النطق الأجنبي باسم أو لقب ذو نطق جزائري، يصبح من واجب وكيل الجمهورية لدى نفس المحكمة أن يوجه نسخة من الحكم إلى ضابط الحالة المدنية المختص ويطلب منه وضع بيانا على هامش وثيقة ميلاد المعني وعند الإقتضاء على هامش وثيقة عقد زواجه ووثائق ميلاد أولاده القاصرين ووثيقة ميلاد زوجته[2].

رابعا: دور رئيس المحكمة في قيد عقود وشهادات الحالة المدنية

سبق وأن تطرقنا إلى سجلات الميلاد في الفرع الأول من المطلب الأول من الفصل الأول، وهي وثيقة الميلاد ووثيقة عقد الزواج ووثيقة الوفاة، لذا نكتفي في هذا الجزء إلى إبراز دور رئيس المحكمة في هذا الجانب مما له سلطة في تصحيحها وتسجيلها حتى خارج آجالها.

---

[1] أنظر المادة 02، 01 من الأمر 69-05 المتعلق بالحالة المدنية الأولاد المولودين في الجزائر من أبوين مجهولين، المرجع السابق.

[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، المرجع السابق، ص203، 202.

إن تسجيل المواليد الجدد تخضع لإجراءات وآجال محدد ، فإذا لم تحترم لا يمكن لضابط الحالة القيام بتسجيلها إلا بعد صدور أمر من رئيس المحكمة التي وقعت الولادة في دائرة اختصاصه، وذلك بناء على طلب خطي موقع من صاحب الطلب مرفقا بمجموعة من الوثائق والمتمثلة في عقد زواج الوالدين، شهادة ميلاد الوالدين، وشهادة عدم تسجيل الميلاد مستلم من البلدية المولود بها المعني بالأمر.

ويكون الأمر نفسه بالنسبة لعقود الزواج، حيث لا يمكن تسجيل عقد زواج عرفي لم يسجل في آجاله المحدد إلا بطلب يقدمه المعني إلى وكيل الجمهورية لدى المحكمة التي تم الزواج في دائرة الإختصاص، وبعد التحقق من الشروط المنصوص عليها قانونا، يصدر أمرا بقيد الميلاد يذكر فيه تاريخ الميلاد،ويكون على ثلاث نسخ الأصل يحتفظ به بحوافظ كتابة الضبط، النسخة الثانية تبقى في الملف أما النسخة الثالثة فترسل إلى البلدية التي ولد فيها المعني بالأمر بعد أن تقوم بتسجيل الميلاد لدى مصالحها تبعث إشعارا بذلك لدى السيد النائب العام [1].

وتكون كل وفاة تكون محل تصريح وتسجيل في سجلات الحالة المدنية لدى ضابط الحالة المدنية الذي وقعت الوفاة في نطاق اختصاصه الإقليمي وداخل دائرة بلديته وذلك خلال مهلة أقصاها أربعة وعشرون ساعة (24) إبتداء من اللحظة التي فارقها فيها الإنسان الحياة، لكن إذا إنقضت هذه المهلة دون أن يقوم الشخص المكلف قانونا بتصريح بالوفاة إلى ضابط الحالة المدنية فإنه لا يستطيع أن يسجل في سجلاته وفاة الشخص لم يقع التصريح بوفاته إلى ضابط الحالة المدنية في الوقت القانوني المحدد، وإذا فعل ذلك عن علم وقصد فإنه سيعرض نفسه للعقوبات الإدارية والمسؤولية المدنية عند الاقتضاء[2].

وإذا كان التسجيل خارج الأجل يجب أن يكون بناء على أمر صادر عن رئيس المحكمة الذي وقعت الوفاة في دائرة اختصاصه بناء على طلب وكيل الجمهورية تبعا إلى عريضة مقدمة إليه من صاحب المصلحة، أما الشخص الذي ألزمه القانون بإعلان الوفاة والتصريح لها لضباط الحالة المدنية وأغفل أو تهاون في تقديم هذا التصريح حتى فات الأجل المعين فإنه سيتعرض حتما للمتابعة الجزائية[3].

هذا وإن الأمر الذي يصدره رئيس المحكمة بتسجيل الوفاة يكون على ثلاث نسخ (03) الأصل تحتفظ به لدى أمانة ضبط المصلحة نسخة تبقى بالملف والنسخة الثالثة ترسل إلى البلدية التي بعد تسجيل الوفاة لدى مصالحها تبعث إشعار إلى السيد النائب العام وتؤشر على شهادة ميلاده أنه توفى[4].

---

1 يوسف مرين، المرجع السابق، ص422.
2 بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 41.
3 أنظر المادة 79 من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق، ص281.
4 يوسف مرين، المرجع السابق، ص 426.

خلاصة الفصل

لأجل تقديم خدمة جيدة للمواطن، ولأجل القضاء على المشاكل الكبيرة التي عرفتها الحالة المدنية في الجزائر وعلى مستوى كل بلديات الوطن شمالا، جنوبا، شرقا، غربا، أخضع المشرع الجزائري أعمال ضابط الحالة المدنية على الرقابة القضائية على مستويين، وعلى جهتين مختلفتين.

يخضع ضباط الحالة المدنية لنوعين من الرقابة، الرقابة القضائية والتي تتمثل في علاقة الرقابة والإشراف من طرف النيابة وأيضا دور فعال لرئيس المحكمة في مجال الحالة المدنية وهذا من خلال تقارير التفتيش والمعاينة ضبطت عدة أخطاء مادية، قانونية نتجت عنها منازعات أمام الجهات القضائية أرجعت لعدة أسباب منها تعيين أعوان غير مؤهلين وبدون تكوين وفي أغلب الأحيان مؤقتين، إهمال كلي لحفظ السجلات...، وهنا تكرس دور رقابة القضاء على الحالة المدنية سواء تعلق الأمر بقضاة النيابة أو قضاة الحكم في تصحيح الأخطاء.

يراقب النائب العام أو ممثل تتمثل مراقبة النيابة العامة والممثلة في النائب العام أو ممثله في مراقبة السجلات التي تعد وسيلة عمل ضابط الحالة المدنية في تصحيح أو تعديل أو إلغاء كل ما يوجد بها من أخطاء، كما يتمثل دوره في بعض الحالات الأخرى التي حددها القانون وهي حالات شؤون الجزائريين المتواجدين في الخارج، وحالات مجهولي الأبوين.

كما تتمثل رقابة القضاء في دور رئيس المحكمة على أعمال ضابط الحالة المدنية، في حالات سجلات الحالة المدنية، وحالة الوثائق المدنية.

خـــاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن نظام الحالة المدنية هو الركيزة الأساسية لأي مجتمع كونه يتعلق بجمع كل الصفات الطبيعية والقانونية اللصيقة بالإنسان والتي تلازمه منذ ولادته إلى غاية وفاته حيث يبقى الإنسان طيلة حياته بحاجة لخدمات مصلحة الحالة المدنية التي تعتبر بدورها المحور الأساسي للحياة الإدارية المحلية، وقد أحسن المشرع في توليه عناية خاصة بوضع قانون للحالة المدنية وكيفية تنظيمها وتبيين مختلف الإجراءات التي يجب الحفاظ عليها من كل ما من شأنه المساس بها.

فقد ساهم قانون الحالة المدنية في تنظيم مصالح وشؤون الأفراد في المجتمع حيث ركز قانون الحالة المدنية بجميع الإجراءات المتعلقة بالميلاد، الزواج والوفاة سواء على الصعيد المحلي الداخلي أي البلدية أو على الصعيد الخارجي على مستوى المراكز القنصلية، وكذلك رقابة القضاء فيه الذي غطى من عيوب أخطائه إن صح التعبير بهدف القضاء على جميع النقائص والمشاكل المتواجدة على مستوى الحالة المدنية في كل بلديات الوطن.

ورغم هذه المجهودات التي أدخلت التحسن بالحالة المدنية ومصالحها إلا أنه مازالت هذه النقائص والأخطاء في هذا الملف الحساس كتحرير وثائق الحالة المدنية ومسك السجلات سواء كان ذلك على مستوى البلديات أو بعض القنصليات بالخارج وعليه نجد وزارة الداخلية حريصة في هذا الشأن حيث قامت بعدة إجراءات فورية لرد الإعتبار للإدارة بصفة عامة وللوثيقة اللإدارية بصفة خاصة ورفع مستوى أداء مصالح الحالة المدنية وضمان إستقرار ضباطها وأعوانها على مستوى البلديات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، وذلك بتسخيرإمكانية جديدة من أجل التخفيف على ضباط الحالة المدنية في تأدية مهامهم وإدخال نظام الإعلام الآلي باستحداث السجل الوطني الآلي، وكل هذا جاء على إثر تعديل قانون الحالة المدنية الذي دام عدة سنوات دون أن يطاله أي تعديل بالرغم من أهميته.

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى عدة نتائج من بينها:

- نجد الكثير من ضباط الحالة المدنية ليس لديهم المستوى التكويني والدراسي الذي يتطلبه المنصب والذي يكون دافعا لإنجاز بشكل ناجع الأعمال التي أوكلت لهم في جميع الحالات.
- كما أن الكثيرين يتم تعيينهم في هذه المناصب وهي بمثابة ترقية، عن طريق المحسوبية واعتبارات شخصية بين الموظف والمسؤول بدلا من مسابقة إنتقاء بعد الخضوع إلى برنامج تدريبي، هذا ما يؤدي إلى إدارة سيئة تماما من طرفهم.

- نقص الدورات التدريبية والتكوين للموظفين لضباط وأعوان الحالة المدنية، خاصة في مجال الرقمنة والدور الإحصائي للحالة المدنية، علاوة على ذلك نقص التأطير.

- غياب الاجراءات الردعية أثناء أداء المهام بالنسبة للمخالفين لقانون الحالة المدنية، وعدم التنفيذ الصارم لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الساري المفعول به في مجال الحالة المدنية فيما يخص تبادل البيانات الهامشية وغيرها من الواجبات.

- انعدام تصفيف السجلات مكانيا وزمنيا وتأثيرها بالعوامل الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى تلف السجلات بسرعة وعدم توفير وسائل متطورة تساعد على حفظ سجلات الحالة المدنية مما جعلها تعاني من الفوضى.

- تسجيل مجموعة من الأحداث في عقد واحد أي برقم واحد، حيث تبين وجود تسجيلات أحكام جماعية للحوادث في صفحة واحدة بدلا من التسجيل الفردي لكل حكم في صفحة منفردة وإعطائه رقم عقد متسلسل.

- عملية التسجيل والقيد في السجلات تتم بشكل غير واضح نتيجة للخط الرديء والغير مفهوم وإستعمال قلم الرصاص أو الحبر بدلا من إستعمال القلم الجاف، وكثرة الأخطاء النحوية عند كتابة الأسماء والألقاب لاسيما باللغة اللاتينية.

- الكثير من مكاتب الحالة المدنية لا يوجد بها نظام الإعلام الآلي والانترنت في تسيير مصالح الحالة المدنية، حيث حتى وإن لوحظ ذلك على مستوى المراكز تبقى معظم الملاحق تفتقر لهذه التكنولوجية.

- محدودية استخدام الأنترنيت على المستوى المحلي وضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الرقمية، إضافة على ارتفاع تكاليف الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية قد تكون سببا في إمكانية إختراق المنظومة المعلوماتية، وما يترتب عليه من فقدان خصوصية وسرية المعلومات وسلامتها وكذلك التزوير والتلاعب والتخريب المقصود للشبكات .

على ضوء النتائج السابقة التي توصلنا إليها نقترح بعض التوصيات:

- إعادة النظر في إجراءات انتقاء الأشخاص الذين تسند إليهم هذه الصفة وإخضاعها للشروط القانونية المنصوص عليها في هذا الشأن .

- تكليف إطارات كفأة بمهمة الإشراف على مصالح الحالة المدنية مع تحسيسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم .

- حسن اختيار المفوضين للحالة المدنية وفق معيار الكفاءة والجدارة.

- تحفيز موظفي الحالة المدنية وتكوينهم تكوينا إداريا وإحصائيا.

- توكيل الحالة المدنية الى موظفين دائمين ومتخصصين في هذا المجال.

- رفع من قيمة العقوبة المالية أثناء حدوث أو ارتكاب خطأ من ضباط الحالة المدنية.

- يجب أن يستفيد ضابط الحالة المدنية من راتب مقبول ومرضي لحد ما للقضاء على إغراء إرتكاب عمليات إحتيال أو تزوير وثائق أو تسليمها بطريقة مشبوهة، وغيرها من العمليات غير القانونية، العملية عليها أن تمس كذلك كافة موظفي الحالة المدنية، فإعادة النظر في أجور الموظفين والعمال المتدنية ربما يكون حل من بين الحلول.

- ضرورة عصرنة الهياكل الموجودة قصد التكفل الجيد بقطاع الحالة المدنية، وتوفير قاعات كبيرة ومهيأة للانتظار لضمان أحسن الاستقبال والتكفل الجيد بالمواطن، مع توفير مكاتب عمل ملائمة للموظفين، لممارسة مهامهم في ظروف جيدة، والقضاء على الصورة التقليدية للحالة المدنية والبلدية كلها.

- تعميم العمل بنظام الإعلام الآلي والانترنت في تسيير مصالح الحالة المدنية، مع الحرص على تزويد كافة الملاحق الإدارية بهذه التكنولوجية، وزيادة تدفق الانترنيت والربط بالألياف البصرية مع مصالح العدالة لتسهيل الإجراءات الإدارية من باب تقريب الإدارة من المواطن.

- تفعيل وتحديث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية .

- ربط الحالة المدنية القنصلية بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية حتى يتمكن طالبي العقود من استخراجها على مستوى أي بلدية في التراب الوطني.

- العمل على استخراج الوثائق الإدارية للحالة المدنية موقعة إلكترونيا من الإنترانت مع إعطاء الرقم السري للمواطن للإستخراجها من حيث يشاء.

الملاحق

الملحق رقم 01

1. قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية

المرجـع	التسميـة
ح. م 1	عقد الزواج (نسخة كاملة – مستخرج)
ح. م 2	الدفتر العائلي
ح. م 3	البطاقة العائلية للحالة المدنية
ح. م 4	شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق وعدم إعادة الزواج
ح. م 5	مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة
ح. م 6	مستخرج من السجل الأصلي
ح. م 7	شهادة الميلاد (نسخة كاملة – مستخرج)
ح. م 12- خ	مستخرج عقد الميلاد الخاص
ح. م 8	بيان الوفاة
ح. م 9	شهادة الوفاة (نسخة كاملة –مستخرج)
ح. م 10	رخص الدفن
ح. م 11	شهادة الحياة - الحماية
ح. م 13	إعلان بيان الزواج و الطلاق
ح. م 14	إعلان بيان الوفاة

الملحق رقم 02

مجلس قضاء: المدية

محكمة: المدية

رئـــاسة المحكمة

رقم الملف: 09/000112
رقم الفهرس: 09/00112

طلب مودع على مستوى محكمة المدية

الكتابة السابقة للاسم واللقب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار بتصحيح وثيقة الحالة المدنية

انحن ، القاضي المكلف بالحالة المدنية بمحكمة المدية

- بعد الإطلاع على عريضة السيد وكيل الجمهورية والمستندات المودعة لها.

- بعد الإطلاع على الأمر رقم : 20/70 المؤرخ في 1970/02/19 المتضمن قانون الحالة المدنية المعدل و المتمم بالقانون 08/14 المؤرخ في 2014/08/09.

نـأمـربـان عقد : الميـلاد

المحررة ببلدية :

بـتـاريـخ :

تـحـت رقـم :

المتعلق بالمـدعو(ة): / /

فيما يتعلق: **فيما يتعلق بـ:.....ليصبح:.....**
بدلا من:

ونـأمـر بتسجيل منطوق القرار الحالي على هامش العقد المعدل وكذلك بالسجل المحفوظ بمقر ببلدية :

كـما على النسخة المودعة لدى كتابة الضبط لمجلس قضاء : المدية

ونأمر بالا يجري تسليم نسخة من العقد المذكور الا مع التصحيح المأمور به .

حرر بـ : المدية في :

الختم

القـاضي المكلف بالحـالة المـدنيـة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: النصوص القانونية.

I. الدستور.

1. دستور الجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996، الصادر بمرسوم الرئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 07 ديسمبر1996، جريدة رسمية عدد 76 مؤرخة في 08 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم بموجب قانون 02-03 مؤرخ في 10أفريل 2002، جريدة رسمية عدد 25، مؤرخة في 14 أفريل 2002، المعدل والمتمم بموجب قانون 08-19 مؤرخ في 19 نوفمبر 2008، جريدة الرسمية عدد 63، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008، وكذلك قانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، جريدة الرسمية عدد 14 مؤرخة بتاريخ 07 مارس 2016.

II. القوانين.

1. القانون 23 مارس 1882 المتعلق بالحالة المدنية للأهالي المسلمين بالجزائر، الجريدة الرسمية الفرنسية، العدد 35، الصادر بتاريخ 1882/03/24.
2. القانون رقم 82-04 مؤرخ في 1982/02/13 المعدل والمتمم الأمررقم 66-156 مؤرخ في 1966/07/08 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة في 1982/02/16.
3. القانون رقم 06-02 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن مهنة الموثق، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة في 2006/02/25.
4. القانون رقم 06-23 مؤرخ في 2006/12/20 يعد ويتمم الأمر رقم 66-156مؤرخ في 1966/06/06 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية العدد 84.
5. القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن ق إ ج م إ، الجريدة الرسمية، العدد21.
6. القانون رقم 11-10 مؤرخ في 2011/06/23 متعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 المؤرخة في 2011/07/03.
7. القانون 14-08 مؤرخ في 2014/08/09 يعدل و يتمم الأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 49.
8. القانون رقم 17-03 المؤرخ في2017/01/10 المعدل والمتمم لأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 02، مؤرخة في 2017/01/11.

III. الأوامر.

1. الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 1966/06/08، الموافق ل 18 صفر 1376، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد49.
2. الأمر 66-307 مؤرخ في 1966/10/14 يتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد91، المؤرخة في 1966/10/25.
3. الأمر 69-05 مؤرخ في 1969/01/30 المتضمن الحالة المدنية للأطفال المولودين في الجزائر من أبوين مجهولين، الجريدة الرسمية العدد 09، المؤرخة في 1966/01/13.
4. الأمر 70-20 المؤرخ في 1970/02/19 المتضمن الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 21 المؤرخة في 1970/02/27.
5. الأمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 /1975/06 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية العدد 78، الصادرة في 1975/07/30.
6. الأمر 76-07 المؤرخ في 20-02-1976 المتضمن وجوب اختيار لقب عائلي من قبل الأشخاص الذين لا يحملون لقب عائلي، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 05-03-1976.
7. الأمر رقم 05-02 مؤرخ في 2005/02/27 يعدل ويتمم 84-11المتضمن القانون الأسرة، الصادر في 1984/06/09 المتضمن القانون الأسرة ،الجريدة الرسمية العدد 15، المؤرخة في2005/02/27
8. الأمر 06-03 مؤرخ في 2006/07/15 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46.

IV. النصوص التنظيمية.

1. المرسوم 71- 155، المؤرخ في 10ربيع الثاني 1391، الموافق ل 1971/06/03، المتضمن كيفيات إعادة إنشاء العقود المتلفة من جراء كارثة أو حادث حرب، الجريدة الرسمية العدد 47.
2. المرسوم رقم 72-142 المؤرخ في 16 جمادى الثانية 1392، الموافق ل 27 يوليو1972، المتعلق باللجنة الوزارية المشتركة المكلفة لإعادة إنشاء عقود الحالة المدنية الضائعة أو المتلفة والمحررة من قبل المراكز الدبلوماسية أو القنصلية، الجريدة الرسمية العدد 63.
3. المرسوم 83-481 المؤرخ في 1983/08/13 الذي يحدد الأحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الأمن الوطني، الجريدة الرسمية العدد 34، المؤرخة في 1983/08/16.

4. المرسوم التنفيذي 92-24 المؤرخ في 1992/01/13 المتتم والمعدل بالمرسوم رقم 71-157 المتعلق بتغيير اللقب، المؤرخ في 03-06-1971، الجريدة الرسمية، العدد 05، المؤرخة في 22-01-1992.
5. المرسوم تنفيذي رقم 14-75 مؤرخ2014/02/17 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 11.
6. المرسوم التنفيذّي رقم 15- 204، مؤرخ في 27 /2015/07 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد41.
7. المرسوم تنفيذي رقم 16-320 مؤرخ في 2016/12/13، متضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، الجريدة الرسمية العدد 73 المؤرخة في 2016/12/15.
8. المرسوم التنفيذي رقم 20-223 المؤرخ في 2020/08/08 يعدل ويتمم المرسوم رقم 71-157 المؤرخ في 1971/06/03 والمتعلق بتغير اللقب، الجريدة الرسمية العدد 47، المؤرخة في 2020/08/11.

ثانيا: الكتب المتخصصة.

1. بن عبيدة عبد الحفيظ، الحالة المدنية وإجراءاتها في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
2. حسين طاهري، الدليل القانوني للمتقاضين، كيف تحمي حقوقك، الجزء الثاني، دار الخلدونية للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2007.
3. عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2010.
4. عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر (التشريعات مابين 1882-1982)، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011.
5. عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، الجزء الثاني، دار الهومة للطباعة والنشرو التوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2011.
6. محمد صغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، دون سنة النشر، عنابة.

7. عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.
8. نبيل صقر، وأحمد لعور، الدليل القانوني للأسرة، موسوعة الفكر القانوني، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، سنة النشر مجهولة.

ثالثا: الرسائل الجامعية والمذكرات.

1. جنادي جيلالي، نظام الحالة المدنية، نشأته ونطاقه التنظيمي والقانوني، مداخلة ملقاة في إطار الأيام الدراسية حول الحالة المدنية، المنعقد بمجلس قضاء قسنطينة، من 14 الى 16 أفريل 2002.
2. مراد قجالي، مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون المدني، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر، تخصص العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
3. والي حورية، نظام الحالة المدنية في الجزائر ودور القضاء فيه، مذكرة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السابعة عشر، الجزائر، 2006-2009.
4. نعمان عبد القادر، ضرورة إعادة النظر في نظام الحالة المدنية، مذكرة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الثامنة عشر، الجزائر، 2010/2007.
5. موقاري الربيع، دور ضابط الحالة المدنية في تسجيل العقود ومسك السجلات وتجديدها، مداخلة ملقاة في اليوم الدراسي حول الحالة المدنية، المنعقد ب 2008/04/20 بمجلس قضاء قسنطينة، الجزائر، 2008.
6. محفوظ برحماني، نظام الحالة المدنية، محاضرات السنة الثالثة حقوق، تخصص أحوال شخصية، جامعة سعد دحلب كلية الحقوق، البليدة، السنة الجامعية 2009 – 2010.
7. منادي مليكة، محاضرات في مقياس الحالة المدنية، غير منشورة، مقياس الحالبة المدنية، ماستر قانون الأسرة، جامعة د مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، - 2015 2016.
8. مرابط يحي، تنظيم وسير مرفق الحالة المدنية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، تخصص دولة ومؤسسات عمومية الموسم الجامعي 2016-2017.
9. مراد شيحاوي، النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر، بلدية البوني دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة التكوين مابعد التدرج المتخصص، جامعة 8 ماي 45، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، السنة الجامعية 2017-2018.

10. هواري عبد القادر، تنظيم الحالة المدنية في ظل التعديلات الأخيرة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم حقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، السنة الجامعية 2017-2018.
11. علال طحطاح، المؤتمر الدولي، النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع- تحديات- أفاق، مداخلة بعنوان السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الإلكتروني ومعوقاته، أيام 16- 17 ديسمبر2018.

رابعا: مجلات ومطبوعات.

1. يسمينة زمولي، نظام التلقيب في الجزائر من خلال قانون 23 مارس 1882 بين النص والتطبيق، المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا و العلوم الإجتماعية، العدد1، الصادر في 05/23/ 2005.
2. يوسف مرين، دور القضاء في مجال الحالة المدنية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة مستغانم، جانفي 2018.
3. المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات، مواصلة مناقشة القانون المعدل والمتمم رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، محضر الجلسة العلنية 20 المنعقدة يوم الإثنين 2016/11/21، رقم 263.
4. علال طحطاح، شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة، مطبوعة الحالة المدنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مخبر نظام الحالة المدنية، السنة الدراسية 2017-2018.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

1. الموقع الالكتروني، http//platform.almanhal.com، مساعد محمد علي، قانون أحوال النسبية 1882، أبعاده ومسارتطبيقه، أستاذ مؤقت بقسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
2. الموقع الالكتروني، https://www.mouwazaf-dz.com.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
المقدمة	1
الفصل الأول: النظام القانوني للحالة المدنية في البلدية	6
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول: تطور نظام الحالة المدنية	8
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال	8
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال	10
أولا: المرحلة الإنتقالية (1962-1970)	11
ثانيا: مرحلة صدور الأمر70-20 إلي يومنا هذا	11
المطلب الثالث: تعريف نظام الحالة المدنية	12
أولا: طبيعة نظام الحالة المدنية	13
ثانيا: أهمية نظام الحالة المدنية	13
المبحث الثاني: الإطار البشري والتقني لنظام الحالة المدنية	14
المطلب الأول: الإطار البشري لضابط الحالة المدنية	14
الفرع الأول: تحديد فئة ضابط الحالة المدنية واختصاصاته	14
أولا: تعريف ضابط الحالة المدنية	15
ثانيا: إختصاصات ضابط الحالة المدنية	17

الفرع الثاني: طبيعة مسؤولية ضابط الحالة المدنية..... 19
أولا: المسؤولية المدنية لضابط الحالة المدنية..... 19
ثانيا: المسؤولية الجزائية لضابط الحالة المدنية..... 20
ثالثا: المسؤولية الإدارية لضباط الحالة المدنية..... 21
المطلب الثاني: الإطار التقني لنظام الحالة المدنية..... 22
الفرع الأول: أنواع السجلات والوثائق الإدارية للحالة المدنية..... 22
أولا: أنواع سجلات الحالة المدنية..... 23
ثانيا: المستندات التي تقوم مقام الوثائق الأصلية للحالة المدنية..... 30
ثالثا: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية..... 33
الفرع الثاني: طرق مسك السجلات الإدارية وكيفية تجديدها وإعادة بناءها..... 37
أولا: طرق مسك سجلات الحالة المدنية..... 37
ثانيا: حفظ سجلات الحالة المدنية والاطلاع عليها..... 39
ثالثا: ختم سجلات الحالة المدنية..... 40
رابعا: تجديد وإعادة بناء سجلات الحالة المدنية 40
خلاصة الفصل 43
الفصل الثاني: أنواع الرقابة على أعمال الحالة المدنية..... 44
مقدمة الفصل..... 45
المبحث الأول: الرقابة الإدارية على أعمال ضابط الحالة المدنية 46
المطلب الأول: مجالات رقابة الوالي على أعمال الحالة المدنية..... 46

الفرع الأول: مراقبة وتفتيش الإمكانيات البشرية..... 47
الفرع الثاني: الرقابة على السجلات ذاتها 48
المطلب الثاني: مجالات رقابة وزير الداخلية على ضابط الحالة المدنية..... 49
المبحث الثاني: الرقابة القضائية في مجال الحالة المدنية 50
المطلب الأول: رقابة النيابة العامة في مجال الحالة المدنية 51
الفرع الأول: الرقابة على أعمال ضابط الحالة المدنية..... 51
الفرع الثاني: تدخل النيابة العامة في بعض الحالات الأخرى..... 53
أولا: دور النيابة العامة فيما يخص الحالة المدنية شؤون الجزائريين بالخارج..... 53
ثانيا: دور النيابة في حالة الأولاد مجهولي الأبوين..... 54
المطلب الثاني: رقابة رئيس المحكمة في مجال الحالة المدنية..... 55
الفرع الأول: دور رئيس المحكمة بالنسبة لسجلات الحالة المدنية 55
الفرع الثاني: دور رئيس المحكمة بالنسبة لوثائق الحالة المدنية..... 57
أولا: حالة إبطال أو إلغاء الوثائق الخاطئة..... 57
ثانيا: حالة التصحيح القضائي لوثائق الحالة المدنية..... 58
ثالثا: حالات التعديل في الوثائق المدنية..... 59
رابعا: دور رئيس المحكمة في قيد عقود وشهادات الحالة المدنية..... 63
خلاصة الفصل..... 65
الخاتمة..... 66
الملاحق..... 70

قائمة المراجع..... 73

الفهرس..... 79